الرسالة رقم: (١١٢) ..... مجموع رسائل العلامة ابن كمال باشا

شرح
تحسين تهذيب الكلام

تأليف العلامة

ابن كمال باشا

تطبع محققة عن نسخة خطية واحدة

تحقيق وتعليق

الدكتور حمزة البكري

دار اللباب

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله كما نواله والصلاة على محمد وآله قال العبد رحمه الله تعالى الحمد لله الذي هدانا سواء الطريق اي الطريق المستوي والصراط الذي بين العقايد الاسلامية وبين سائر الاديان باسواء ومن ههنا ان المراد بقولنا سواء ما قدمنا اي سابقا لبنا وفيق الطريق

هذا الجمع قرينة واحدة لا قرينتان. وكذا قوله والصلاة الخ قوله ليس قرينة واحدة وكذا قوله وبعد الخ قوله ليس قرينة واحدة كما لا يخفى تأمل الدليل هو استحسانات نظاما لكلام ومن هنا يعلم وجه تعدد عاني الاصل هذا المقام والصلاة يا محمد تكمل الحياة يا الهي الحق وبيا اصل الصلاة يا من ارسله هدي هو يا الاقتدا حقيق وبالحق انبيه الى البدل من الحسنى ثم ان المناسب لذكر اسم الله تعالى هو ذكر اسم النبي صلى الله عليه وسلم الهام ونور رسمه الاقتباس بلبق وبيا الاصل دنو را الاقتدا به بليق يا يخفى ان المناسب للنور هو الاقتباس منه وبيا الوا صحابه الذين سعدوا بمناهج التصديق وصعدوا الى معارج التحقيق ليس بالاصل الا بدا بتسميتها لهذا اي الامر المجموع من الالفاظ الخاصة بالذهن حتى تذهب الكلام في ترتيب عنايا الاسلام عبارة الاصل وبعد لبدا غاية تذهيب الكلام في تحرير المنطق والكلام وعبرنا من الام بالهوى المقام اشرنا الى مكامن لطايف النقض والابرام فلا حرم غيرنا الله ايضا فما والقد ترفنا بعض ما بيا الاصل ههنا لنكته تيفطن الفطن واوردنا لنا قوله معذب اي معدم منقح كاينا بيا احسن النظام مرتب بالاقسام وبالحق ان الاحسن يمثل هذا المقام تبيين الباحث الاستاذ كما فعلناه ولم نفعله ان الاصل وبيا الله التوكل بيا الافتتاح الاختتام وبه الاعتصام عن مزلة الاقدام وضلالة الافلام المقدمة لسر القتال ماخوذة من مقدمة الجيش وهي من قدم لمعنى تقدم صحح في الكشاف في المبادي لملكات العقايد لتبيينه مستفادة من اولة اليقينية وكانت الاستفادة موقوفة بالمعرفة طرق الاستدلال بالرسوم الاجرام كانت موقوفة من مبادي علم الكلام لجعل المقدمة لبيان علم الميزان الذي هو الكمل لحصول تلك المعرفة فان قلت المقدمة من المبادي فيلزم كون الشيء ظرفا لنفسه لان المقدمة عارضة من الالفاظ الدالة على تلك المبادي التي هي معانيها فان قلت فكون المعاني ظرفا للالفاظ بمعنى الامر بالعكس قلت نعم ان الالفاظ ظرف للمعاني باعتبار ان المعاني مستفادة من الالفاظ لكن لا يخفى بان ذلك كون المعاني ظرفا للالفاظ باعتبار احد ومن ههنا عرفت انه لا حاجة في دفع هذا الى عد من الاستدراك البيان بعد تلك بنحو ما فعلوه فافهم وبيا مقدمة وفصلان بحيث ان الاحسن تبيزا الباحث بعضا عن بعض كما فصلناه وقد اجمل الاصل هنا المعنى المقدمة في تعريف المنطق وبيان الحاجة اليه

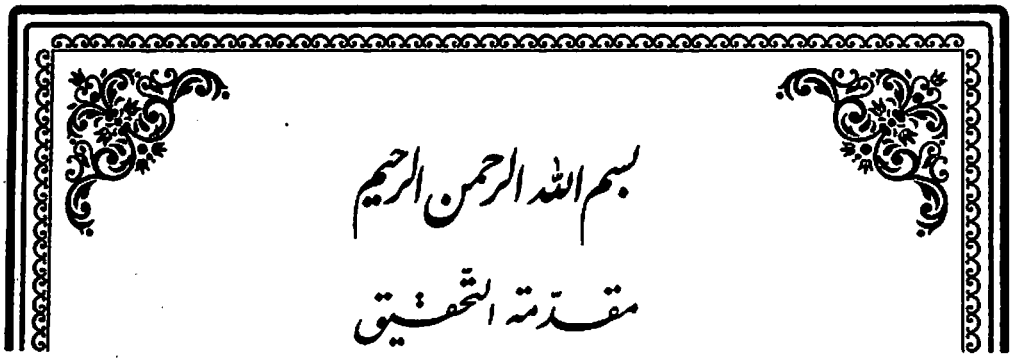

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة التحقيق

الحمدُ لله الذي نزَّل أحسَنَ الحديث كتاباً متشابها، أوضَحَ فيه العقائدَ الصحيحةَ بأدلّتِها، وأدحَضَ الضَّلالاتِ بشُبهاتِها، وبيّنَ الشرائعَ والأحكام، بأوجز العبارات وأفصح الكلام، وهذّبَ الأخلاق أحسَنَ تهذيب، وأدّبَ النفوسَ خيرَ تأديب، والصَّلاةُ والسَّلامُ على سيِّدنا محمَّدٍ الناطق بجوامع الكَلِم، الناثر للعلوم والحِكَم، وعلى آلِهِ وصَحْبه والتابعين، وتابعيهم بإحسانٍ إلى يوم الدِّين.

وبعدُ:

فقد صنَّف العلامةُ الأصوليّ، المُتكلِّمُ الجدليّ، البارعُ في مَنطِقَي اللِّسانِ والجنانِ، الإمام سعدُ الدِّين مسعود بن عمر التفتازاني، المتوفى سنة (٧٩٢هـ)، رحمه الله تعالى، كتابَه المشهور «تهذيب المنطق والكلام».

وهو متنٌ مفيدٌ جدّاً، ويُعدُّ من أواخر مُصنَّفاتِه، حيثُ ألّفَه سنة (٧٨٩هـ)، وقد بلغ الإمامةَ في هذا الفنّ، وحاز رتبة الاجتهاد فيه، وجعلَه على قِسمَين: الأول: في المنطق، والثاني: في الكلام. واختصَرَ في القسم الثاني منه كتابَه «المقاصد» في علم الكلام[1].

وهو من الكتب التي اشتَهرَت وانتَشرَت في الآفاق، لا سيَّما القسم الأول

---

(١) انظر: «كشف الظنون» (١/ ٥١٦).

منه، فإنه من أحسن ما صُنِّفَ في بابه، ولذا أكبَّ عليه المُحقِّقون بالدَّرْس والإقراء، وكَثُرَت عليه الشروحُ والحواشي[1].

وممَّن تصدّى للعناية بهذا الكتاب: العلامةُ المُحقِّق المعقوليّ، المُتكلِّمُ النَّظّار الجدليّ، أحمد بن سليمان بن كمال باشا، المتوفى سنة (٩٤٠هـ)، رحمه الله تعالى، ولكنَّه سلك في العناية به مسلكاً انفرد به، وهو الإصلاحُ والتحسين، فهذَّبَ عباراتِه، وأصلَحَ مُشكِلاتِه، وزاد ونقص حسب ما يقتضيه حقُّ المقام، واجتَهدَ في حُسْنِ السَّبْك والإتمام، في كتاب سمّاه «تحسين تهذيب الكلام».

ثم قصَدَ ابنُ الكمال نفسُه إلى شرح «تحسينه» شرحاً مُوجَزاً، جمع فيه خُلاصةَ ما ذُكِرَ في «شروحه» المتداولة في عصره، مُرتَضياً ما فيها تارةً، ومُعتَرِضاً عليها أُخرى.

وعلى الرَّغْم مِن أنني لم أقِفْ على هذا الكتاب ـ أعني: «تحسين تهذيب الكلام» ـ مُفرَداً عن «شرحه»، ومِن أنّ الذي وقفتُ عليه من النُّسخة الوحيدة «للشرح» ناقصة، بل الموجودُ فيها جزءٌ يسيرٌ جدّاً من الكتاب[2]، إلّا أنّ الاطلاعَ على هذا القَدْرِ من الكتاب مُهِمّ، ففيه ما يُنبِئُ عن منهج المُصنِّف فيه، وما يدلُّ على مكانتِه في هذا العِلم، كما أنّ فيه ما يحثُّ الباحثين على مزيدٍ من الاهتمام بهذا الكتاب، والتَّتبُّع لأثره، والتفتيش عن نُسَخِه، لعلّ تَتِمّتَه تظهرُ في إحدى الخزائن في مستقبل الأيام.

---

(١) انظر أيضاً: «كشف الظنون» (١/ ٥١٦).

(٢) فإننا إذا نظرنا إلى «تهذيب المنطق والكلام» المطبوع مُفرَداً في نحو ١٢٥ صفحة، نجدُ أنّ الموجود من «تحسين التهذيب» يُقابلُ صفحتَين ونصفاً منه فقط، أي: عُشر خُمُسِ الأصل.

وقد يَخطُرُ على الذِّهنِ أنّ الكتابَ في أصلِهِ ناقص، وليس كذلك، بل الظاهر أنّ الكتاب تامّ، وأُفصِّلُ الأمرَ فأقول: إنني أجزمُ يقيناً بأنّ ما كتبه ابنُ الكمال في «شرح تحسين التهذيب» أزيَدُ بكثير مما بين أيدينا، وأكاد أجزمُ بأنّ متنَه «تحسين التهذيب» تامّ، ويظهرُ لي أنّ «شرح تحسين التهذيب» تامّ كذلك.

أما الأول ـ وهو الجزمُ يقيناً بأنّ ما كتبه ابنُ الكمال من الشرح المذكور أزيَدُ بكثير ممّا بين أيدينا ـ فيدلُّ عليه عدّة إحالات أورَدَها المُصنِّف في القسم الموجود منه، كقوله في الكلام على العِلم: «وسيَجيءُ تحقيقُه في مُقدِّمةِ الأقسام إنْ شاء اللهُ تعالى»، وقوله في الكلام على التصوُّر والتصديق: «وسيجيءُ بعضُ الكلام له تَعلُّقٌ بهذا المَقام إنْ شاء اللهُ تعالى»، وقوله في الكلام على المُركَّب: «لِـمَا سيجيءُ من الفرقِ بين الدَّلالةِ وبين قَصْدِها»، وقوله في الكلام على الأدوات: «وسيَجيءُ في الفَصْلِ الثاني كلامٌ له تَعَلُّـقٌ...»، وقوله في الكلام على الكُلِّيّ: «ولا شكَّ أنّ أطرافَ الشَّـرْطيّاتِ مفروضةُ الصِّدقِ قَطْعاً كما سيجيء»، والمحالُ عليه فيها جميعاً ليس في القسم الذي بين أيدينا من الكتاب.

وأما الثاني ـ وهو أنّ متن «تحسين التهذيب» تامّ ـ فيدلُّ عليه أنّ المُصنِّفين لا يشرعون عادةً في شرح كتاب من تصنيفهم إلّا وقد أتـمُّوا تأليفَه.

وأما الثالث ـ وهو أنّ «شرح تحسين التهذيب» تامّ كذلك ـ فهو ما أميلُ إليه؛ إذ الغالبُ في التصانيف التي شرع فيها أصحابُها التمام، إلّا إذا قامت قرينةٌ على عَدَمِه، والله أعلم.

هـذا، والكتـابُ ثابـتُ النِّسـبة إلـى المُصنِّـف، فأسـلوبُه فيـه ظاهـر[1]، وهـو

(١) ومنه اهتمامه بالعلامة الجلال الدَّوّانيّ من جهة النَّقْل تارةً، ومن جهة النَّقْدِ أُخرى. وثمّة عباراتٌ واردةٌ في هذا الشرح ويُردِّدُها المُصنِّف في مواضعَ من رسائله، كقوله: «ومن وَهَمَ... فقد وَهِم».

مُتَّسِقٌ مع هذا النوع من التصنيف الذي تميَّز به ابنُ الكمال، وربما تَفرَّد به، أعني: أن يَعمَدَ إلى كتابٍ سابق، فيُصلِحُ عبارتَه، سواء شرَحَه بعد ذلك أم لا[1].

وقد اعتمدتُ في تحقيقه على نُسخةٍ خطيّة واحدة، وهي نسخة مكتبة عاطف أفندي، وأشرتُ إليها في الحواشي بـ «النسخة التي بين يديّ».

وأما عنوان الكتاب فقد خَلَتْ عنه النُّسخةُ المذكورة، إلّا أنّ المُصنِّف صرَّح في المتن باسمه في قوله: «فهذا: تحسينُ تهذيب الكلام في ترتيب عقائد الإسلام»، وقال في شرحه: «عبارةُ الأصل: «وبعدُ، فهذا غايةُ تهذيب الكلام في تحرير المنطق والكلام»، ولمّا عبَّرْنا عنِ المَرام، بما هوَ حَقُّ المَقام، وأشَرْنا إلى مكامنِ لطائفِ النَّقْضِ والإبرام، فلا جرَمَ غيَّرْنا اسمَه أيضاً».

وعليه، فيكونُ اسمُ المتن: «تحسين تهذيب الكلام، في ترتيب عقائد الإسلام»، ويكونُ اسمُ الشرح بإضافة كلمة «شرح» في أوله، مع اعتبار أنهم لا يُتمُّون اسمَ الكتاب عادةً عند إضافة كلمة «شرح» إليه، ولذا أثبتُّه: «شرح تحسين تهذيب الكلام».

هذا، وقد سلك المُصنِّف في هذا الشرح طريقة المزج بين المتن والشرح، فصَعُبَ تمييزُ المتن ـ الذي هو «تحسين تهذيب الكلام» ـ وإفرادُه في بعض المواضع، بل عَسُرَ أحياناً، وقد اجتهدتُ في تمييزه قَدْرَ وُسْعي، وأثبتُّه بين هلالَينِ بخط غامق، ثم استخرجتُه ثانيةً وأفردتُه في مقاطعَ ليُقرأ متَّصلاً بعضُه ببعض قبل

---

(١) وقد ذكرتُ أمثلةً من هذا النوع من مُصنَّفات ابن الكمال في مقدِّمة تحقيق كتابه «شرح تجويد التجريد».

الدخول إلى الشرح التفصيليّ، وجعلتُه بين حاصرتَينِ على هذه الصُّورة []؛ تنبيهاً على أنه من زيادتي على ما في أصل الكتاب.

ثم أثبتُّ تعليقاً على كلِّ مقطع من مقاطع «التحسين» عبارةَ التفتازانيّ في «التهذيب»، لتَسهُلَ المقارنةُ بين العبارتَينِ، وعلَّمتُ على مواضع التغيير بخطّ تحتها؛ زيادةً في التوضيح، وتيسيراً للوقوف على مُراد المُصنِّف حيثُ يُكرِّر في الشرح التنبيهَ على ما ورد في أصل «التهذيب» حيثُ غيَّر العبارة.

والحمدُ لله في البَدْءِ والخِتام، وصلاتُه وسلامُه على سيِّدنا محمَّدٍ خير الأنام.

المُحقِّق

* * *

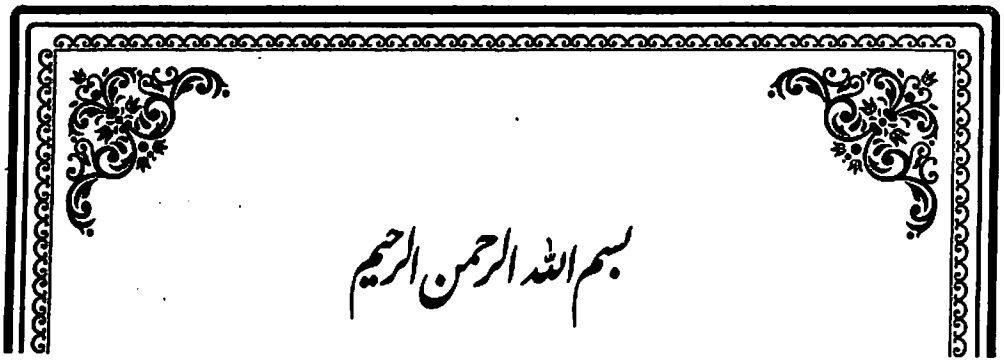

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله على نَوالِه، والصَّلاةُ على مُحمَّدٍ وآلِه.

قالَ المُصنِّفُ[1] رحمَه اللهُ تعالى:

[الحمدُ لله الذي هَدانا سَواءَ الطريق، وهَدا إلينا رَفيقَ التَّوْفيق، والصَّلاةُ على مُحمَّدٍ شَمْسِ الهِدايةِ إلى الحقِّ الحَقِيق، ونُورٍ منه الاقتِباسُ يَليق، وعلى آلِهِ وأصحابِهِ الذينَ سَعِدُوا في مَناهِجِ التَّصْديق، وصَعِدُوا إلى مَعارجِ التَّحْقيق.

فهذا تَحْسينُ تَهْذيبِ الكلام، في تَرْتيبِ عَقائدِ الإسلام، مُهذَّبٌ على أحْسَنِ النِّظام، مُرتَّبٌ على مُقدِّمةٍ وأقسام، وعلى الله التوكُّلُ في الافتِتاح والاختِتام، وبه الاعتِصامُ عن مَزِلّةِ الأقدام، وضَلالةِ الأقلام][2].

---

(١) الظاهرُ أنّ ابنَ كمال باشا أراد بالمُصنِّف: التفتازانيّ، ونسبةُ مَقُولِ القول إليه ـ وإنْ كان ابنُ كمال باشا تَصَرَّفَ فيه إصلاحاً وزيادةً ونَقْصاً ـ باعتبار أصلِه، ويحتملُ ـ على بُعْدٍ ـ أنه أراد به نفسَه.
ويُؤيِّدُ الاحتمالَ الظاهرَ إتباعُه إيّاه بصيغة الترحُّم، ويَشْهَدُ له أنّ ابن كمال باشا استعمل هذا التعبير في أوائل كتابه «شرح تجويد التجريد» ـ وهو من بابةِ هذا الكتاب ـ على وجه لا يحتملُ إلّا مُصنِّف الأصل، وهو النَّصيرُ الطوسيُّ في الكتاب المذكور.

(٢) عبارة «تهذيب المنطق» للتفتازانيّ (ص: ٣): «الحمدُ لله الذي هدانا سواءَ الطريق، وجعَلَ لنا التَّوفيقَ خيرَ رَفيق، والصَّلاةُ [في المطبوع بعدها: والسَّلامُ، وليست في «شرحه» للدَّوّانيّ] على مَنْ أرسَلَه هُدًى هو بالاهتِداءِ حَقيق، ونوراً به الاقتِداءُ يَليق، وعلى آلِهِ وأصحابِهِ الذينَ سَعِدُوا في مَناهِجِ الصِّدْقِ بالتَّصْديق، وصَعِدُوا في مَعارجِ الحق بالتَّحْقيق.
=

(الحمدُ لله الذي هَدانا سَواءَ الطريق) أي: الطريقَ المُستويَ والصِّراطَ المُستقيمَ، يَعْني: العقائدَ الإسلاميّة وما يَنتَمي إليها[1]؛ إذْ لا عِبْرةَ بما سِواها، ومَنْ وَهَمَ أنّ المُرادَ به نَفْسُ الأمرِ عُموماً[2] فقد وَهِم.

(وهَدا) أي: ساقَ (إلينا رَفيقَ التَّوْفيق) هذا المَجْموعُ قَرينةٌ واحدةٌ لا قَرِينتان. وكذا قولُه: «والصَّلاةُ» إلى قولِه: «يَليق» قَرينةٌ واحدة، وكذا قولُه: «وعلى آلِهِ» إلى قولِه: «التَّحْقيق» قَرينةٌ واحدة، كما لا يَخْفى على مَنْ له أدنى شُعورٍ باستِحساناتِ نِظام الكلام.

ومن هاهُنا تبيَّنَ وَجْهُ العدولِ عمّا في الأصلِ في هذا المَقام.

(والصَّلاةُ على مُحمَّدٍ شَمْسِ الهِدايةِ إلى الحقِّ الحَقِيق)، وفي الأصلِ: «والصَّلاةُ على مَنْ أرسَلَه هُدًى هو بالاقتِداءِ حَقِيق»، ولا يَخْفى ما في البَدَلِ مِنَ الحُسْن. ثمَّ إنّ المُناسِبَ لِذِكْرِ اسم الله تعالى هوَ ذِكْرُ اسم النَّبيِّ ﷺ، فافهَمْ.

(ونُورٍ منه الاقتِباسُ يَليق)، وفي الأصلِ: «ونوراً الاقتِداءُ به يَليق»، ولا يَخْفى أنّ المُناسِبَ للنُّورِ هوَ الاقتِباسُ منه.

= وبعدُ، فهذا غايةُ تهذيب الكلام، في تحرير المَنطِق والكلام، وتَقْريب المَرام، مِن عقائدِ الإسلام، جَعَلتُه تَبصِرةً لِذي الأفهام، وتَذكِرةً لِمَنْ أرادَ أنْ يَتَذكّرَ مِن ذوي الإفهام، سِيَّما الوَلَدِ الأعزِّ الحنفيِّ الحَريِّ بالإكرام، سَمِيِّ حبيب الله عليه التَّحِيَّةُ والسَّلام، لا زالَ له من التَّوفيق قِوام، ومن التأييدِ عِصام، وعلى الله التوكُّلُ وبه الاعتِصام».

(١) في النُّسخة التي بين يديّ: «إليه»، وأصلحتُه بحسب السِّياق.

(٢) هو العلامة جلال الدين الدَّوّانيّ، فقد قال في «شرح تهذيب الكلام» (ص: ٩٣): «والمرادُ به نفسُ الأمر عموماً، ولك أن تخصَّه بالإسلام، لكنَّ الأول أنسب».

27 (وعلى آلِهِ وأصحابِهِ الذينَ سَعِدُوا في مَناهِجِ التَّصْديق، وصَعِدُوا إلى مَعارجِ التَّحْقيق) ليسَ في الأصلِ كلمةُ «إلى»[1]، ولا بُدَّ منها.

(فهذا) أي: الأمرُ المَجْموعُ مِنَ الألفاظِ الحاضِرةِ في الذِّهْن.

(تَحْسينُ تَهْذيبِ الكلام، في تَرْتيبِ عَقائدِ الإسلام) عِبارةُ الأصل: «وبعدُ، فهذا غايةُ تَهْذيبِ الكلام، في تَحْريرِ المَنطِقِ والكلام»، و[لـمّا][2] عبَّرْنا عنِ المَرام، بما هوَ حَقُّ المَقام، وأشَرْنا إلى مَكامِنِ لَطائفِ النَّقْضِ والإبرام، فلا جرَمَ غيَّرْنا اسمَه أيضاً.

هذا، ولقد تَرَكْنا بعضَ ما في الأصلِ هاهُنا لِنُكْتةٍ يَتَفطّنُ لها[3] الفَطِن، وأورَدْنا بَدَلَها[4] قولَه: (مُهذَّبٌ) أي: مُنقَّحٌ كائناً (على أحسَنِ النِّظام، مُرتَّبٌ على مُقدِّمةٍ وأقسام)، ولا يَخْفى أنّ الأحسَنَ في مِثلِ هذا المقام، تَبْيينُ المَباحِثِ والأقسام، كما فَعَلْناهُ، ولم يَفعَلْهُ في الأصل.

(وعلى الله التوكُّلُ في الافتِتاحِ والاختِتام، وبه الاعتِصامُ عن مَزِلّةِ[5] الأقدام، وضَلالةِ الأقلام).

* * *

(١) وفيه ـ بحسب المطبوع منه ـ: «في». وكلاهما صحيح، فالفِعلُ «صَعِدَ» يتعدّى بنفسِه ويتعدّى بـ «إلى» و«في»، قال الزمخشريّ في «أساس البلاغة» (١/ ٥٤٧) (صعد): «صَعِدَ السَّطْح، وصَعِدَ إلى السَّطْح، وصَعِدَ في السُّلَّم وفي السَّماء»، ولكنْ يُلمَحُ منه أنه يَتَعدّى بنفسه أو بـ «إلى» إلى الغاية المُنتَهى إليها، وأنه يَتَعدّى بـ «في» فيما دون الغاية المُنتَهى إليها.

وبه يظهرُ أنّ الأحسَنَ هنا تعديتُه بـ «في»، وهو ما وقع في المطبوع من «تهذيب الكلام»، وأنّ تغييرَه بـ «إلى» من قِبَلِ المُصنِّف رحمه الله تعالى ليس بجيِّد، والله أعلم.

(٢) زيادةٌ منّي يقتضيها السِّياق.

(٣) في النُّسْخة التي بين يديّ: «بها»، وأصلحتُه بحسب السِّياق.

(٤) في النُّسخة التي بين يديّ: «بدلنا»، وأصلحتُه بحسب السِّياق.

(٥) بكسرِ الزاي وفَتْحِها، والكسرُ أفصح، أي: مَوضِع الزَّلَل. انظر: «المصباح المنير» للفيُّوميّ (زلل).

[المُقدِّمة: في المَبادِئ

وفيها مُقدِّمةٌ وفَصْلان.

المُقدِّمةُ

في تَعْريفِ المَنطِقِ، وبَيانِ الحاجةِ إليه، ومَوْضوعِه.

العِلْمُ إنْ كانَ إذعاناً للنِّسْبةِ فتَصْديقٌ، وإلّا فتَصَوُّرٌ. ويَنقَسِمانِ بالضَّرُورةِ إلى الضَّرُوريِّ والنَّظَر، وهوَ فِعْلٌ صادِرٌ مِنَ النَّفْسِ لاكتِسابِ المَجْهولات.

وقد يَقَعُ فيه الخطأُ، فاحتِيجَ إلى قانونٍ يَعصِمُ عنه، وهو المَنطِقُ.

ومَوْضوعُه: المَعْقولاتُ الثانيةُ مِن حيثُ إنّها تُوصِلُ إلى المَجْهولِ، ويُسمّى المُوصِلُ القريبُ إلى التَّصوُّرِ: مُعرِّفاً وقَوْلاً شارِحاً، والمُوصِلُ القريبُ إلى التَّصْديقِ: حُجّةً ودليلاً[(١)].

(المُقدِّمة) بكَسْرِ الدّال، مأخوذةٌ مِن مُقدِّمةِ الجيشِ، وهيَ مِن: قدَّمَ، بمَعْنى: تَقدَّمَ، صرَّحَ به في «الكشّاف»[(٢)].

(في المَبادِئ) لمّا كانتِ العَقائدُ الدِّينيّةُ مُستَفادةً من الأدلّة اليقينيّة، وكانتِ

---

(١) عبارةُ «تهذيب المنطق» للتفتازانيّ (ص: ٤): «مُقدِّمة، العِلمُ إنْ كانَ إذعاناً للنِّسْبةِ فتَصْديق، وإلاّ فتَصوُّر. ويَنقَسمانِ بالضَّرورةِ إلى الضَّرورةِ والاكتسابِ بالنَّظَر، وهو مُلاحَظةُ المَعْقول لِتَحْصيل المَجْهول.

وقد يقعُ فيه الخطأ، فاحتيجَ إلى قانونٍ يَعصِمُ عنه، وهو المَنطِق.

ومَوْضوعُه: المَعْلومُ التَّصوُّريُّ والتَّصْديقيُّ من حيثُ يُوصِلُ إلى مطلوبٍ تَصَوُّريٍّ فيُسمّى: مُعرِّفاً، أو تَصْديقيٍّ فيُسمّى: حُجّةً».

(٢) في تفسير الآية (٩٨) من سورة هود، (٢/ ٢٩١).

الاستِفادةُ مَوْقوفةً على معرفةِ طرقِ الاستِدلالِ وشرائطِها؛ لا جرَمَ كانت مَعرِفتُها[١] من مَبادِئِ عِلم الكلام، فجَعَلَ المُقدِّمةَ لِبيانِ عِلم الميزانِ[٢] الذي هوَ المُكمِّلُ بحُصولِ تلك المَعرِفة.

فإنْ قلتَ: المُقدِّمةُ نَفْسُ المَبادِئ، فيَلزَمُ كونُ الشيءِ ظَرْفاً لِنَفسِه.

قُلتُ: المُقدِّمةُ عِبارةٌ عن الألفاظِ الدّالّةِ على تلك المَبادِئِ التي هي معانيها.

فإنْ قلتَ: فتكونُ المعاني ظَـرْفاً للألفاظِ، معَ أنّ الأمرَ بالعَكْس.

قلتُ: نعم، إنّ الألفاظَ ظَـرْفٌ للمَعاني باعتبارِ أنّ المعانيَ تُستَفادُ من الألفاظِ، لكِنْ لا يُنافي ذلك كونَ المعاني أيضاً ظَـرْفاً للألفاظِ باعتبارٍ آخَرَ.

ومن هاهنا عرَفْتَ أنه لا حاجة في دَفْع هَذا الاعتِراضِ إلى تَقْديرِ «البيانِ» بعدَ كلمةِ «في»[٣]، كما فَعَلُوه، فافهَمْ.

(وفيها مُقدِّمةٌ وفَصْلان) لا يَخْفى أنّ الأحسَنَ تمييزُ المَباحِثِ بعضِها عن بعضٍ، كما فَعَلْناهُ[٤]، وقد أُهمِلَ في الأصلِ هذا المَعْنى.

(المُقدِّمةُ: في تَعْريفِ المَنطِقِ، وبَيانِ الحاجةِ إليه، ومَوضُوعِه) وهيَ[٥] هاهُنا: ما يَتَوقَّفُ عليه الشُّروعُ في العِلم.

---

(١) أي: معرفةُ طرق الاستِدلالِ وشرائطها.

(٢) أي: علم المَنطِق.

(٣) أي: أنْ يُقال: المُقدِّمة في بيان المبادئ.

(٤) في النسخة التي بين يديّ: «كما فصلناه»، وله وجهٌ بعيد، وغالبُ الظنّ أنه تصحيفٌ عما أثبتُّه، والله أعلم.

(٥) أي: المُقدِّمة، فسَّرها بما ذكر؛ دَفْعاً لإيراد أن يكونَ في كلامه تكرار.

فإمّا أنْ يَتوقّفَ عليه الشُّروعُ مُطلَقاً؛ كتَصَوُّرِ ذلك العِلم بوَجْهٍ ما، والشُّروعُ بنَوْع بَصِيرةٍ؛ كتَصَوُّرِهِ بوَجْهِهِ المُختَصِّ به حتّى يَتَميّزَ بمَوْضوعِهِ عن سائرِ العُلوم، وهذا يَحصُلُ بتَعْريفِه.

وإمّا أنْ يَتوقّفَ عليه الشُّروعُ برَغْبةٍ تامّةٍ؛ كالاعتِقادِ بفائدتِهِ المَخْصوصةِ المُترتِّبةِ عليه، وهذا يَحصُلُ ببَيانِ الحاجةِ إليه.

وإمّا أنْ يَتوقّفَ عليه الشُّروعُ بالبَصيرةِ الكامِلةِ؛ كالاعتِقادِ بأنّ الأبحاثَ الواقِعةَ فيه راجِعةٌ إلى أمرٍ واحِد، وهذا يَحصُلُ ببَيانِ مَوْضوعِهِ الذي هوَ ذلك الأمرُ الواحِدُ[1].

(العِلْمُ) أي: الإدراكُ مُطلَقاً، فيَستَقيمُ التَّقْسيمُ على مَذهَبِ المُتكلِّمينَ والحُكَماءِ جميعاً، وسيَجيءُ تحقيقُه في مُقدِّمةِ الأقسام، إنْ شاءَ اللهُ تعالى.

(إنْ كانَ إذعاناً للنِّسْبةِ فتَصْديقٌ) اعتِبارٌ لِـمَسلَكَ القُدَماءِ من أنّ التَّصْديقَ ليسَ إدراكَ وقوعِ النِّسْبةِ أو لا وقوعِها، كما قالَ به المُتأخِّرونَ، حتّى قالُوا[2]: أجزاءُ القَضيّةِ أربعةٌ: المَحْكومُ عليه، والمَحْكومُ به، والنِّسْبةُ الحُكْميّة، [و]وقوعُها[3] أو لا وقوعُها، فالإدراكُ المُتعلِّقُ بالجزءِ الرّابع هو تَصْديقٌ. هذا ما زعَمُوه.

وأمّا القُدَماءُ فيقولونَ: إنّ التَّصْديقَ هوَ إدراكُ النِّسْبةِ التامّةِ الخبَريّةِ على وَجْهِ الإذعانِ والقَبولِ، فأجزاءُ القَضيّةِ ثلاثةٌ: المَحْكومُ عليه، والمَحْكومُ به، والنِّسْبةُ الحُكْميّة. يَشهَدُ بذلك الرُّجوعُ إلى الوِجْدان.

وأمّا ما قالَهُ المُتأخِّرونَ من أنه إذا حصَلَ لنا الشَّكُّ في النِّسْبةِ فقد حصَلَ تَصَوُّرُ

---

(١) في النسخة التي بين يديّ: «والواحد»، وهو خطأ ظاهر.

(٢) يعني: المُتأخِّرين من المناطقة.

(٣) في النُّسخة التي بين يديّ: «وقوعها»، وأضفتُ إليه الواو، ولا بُدَّ منها.

النِّسْبة، وليسَ هناكَ حُكْمٌ وتَصْديقٌ، ثمَّ إذا زالَ الشَّكُّ حصَلَ هناكَ إدراكٌ مُغايِرٌ للإدراكِ الأوَّلِ، فهناكَ إدراكُ أمرٍ آخَرَ غيرِ النِّسْبةِ، وهوَ إدراكُ وقوعِها أو لاوقوعِها.

فجَوابهُ: أنّ تَغايُـرَ الإدراكَينِ لا يُوجِبُ تَغايُـرَ مُدرَكِهما، فإنّ المُدرَكَ في صُورةِ الشَّكّ ـ أعني: النِّسْبةَ ـ هوَ بعَيْـنِهِ المُدرَكُ في صُورةِ التَّصْديقِ، غيرَ أنّ الإدراكَ الثانيَ إدراكٌ على وَجْهِ الإذعانِ، وهوَ التَّصْديقُ الذي لا يَتَعلّقُ إلا بالنِّسْبةِ التامّةِ الخبَريّة، بخِلافِ الإدراكِ الأوَّلِ، فإنّه ليسَ على وَجْهِ الإذعانِ، بل هوَ إدراكٌ تَصَوُّريٌّ، والتَّصوُّرُ أمرٌ لا حَجْرَ فيه، فيَتَعلَّقُ بكُلِّ شيء.

فالفرقُ بينَ التَّصوُّرِ والتَّصْديقِ بحَسبِ النَّوْعِ لا بحَسبِ المُتعلَّق، وسيَجيءُ بعضُ الكلام له تَعَلُّقٌ بهذا المَقام، إنْ شاءَ اللهُ تعالى.

هذا، وقد ظهَرَ ممّا سبَقَ أنّ التَّصْديقَ هو نَفْسُ الحُكم، لا مجموعُها، [أي]: التَّصوُّراتِ[1] الثلاثةِ والحكمِ، كما زعَمَ الإمامُ[2] ومَنْ تَبِعَه.

(وإلّا) أي: وإنْ لم يكُنْ إذعاناً للنِّسْبةِ (فتَصَوُّرٌ) سواءٌ لم يكُنْ إدراكاً للنِّسْبةِ أصلاً؛ كتَصَوُّرِ المَحْكوم عليه وبه، أو إدراكاً لها لكنْ لا على وَجْهِ الإذعانِ لِكونِها

---

(١) في النُّسخة التي بين يديّ: «لا مجموعها والتصورات»، وهو خطأ، وانظر التعليق التالي.

(٢) يعني: الـرازيّ (ت ٦٠٦)، قالـه فـي «المُخصَّـص»، كمـا فـي «دسـتور العلمـاء» للأحمـد نكري (١/ ٢٠٦)، والمـراد بالتَّصـوُّرات الثلاثـة: المَحْكـوم عليـه، والمَحْكـوم بـه، والنِّسْبـة. وانظـر: «كشـاف اصطلاحـات الفنـون» للتهانـوي (١/ ٤٥٢).

وذكر الأحمد نكري في «دستور العلماء» (١/ ٢٠٦) أنّ بعضَهم نازع في نسبةِ هذا القول إلى الإمام الرازيّ، فقال: «وقيل: إنّ أولَ مَنْ نسَبَ تركيبَ التصديق إلى الإمام: هو الكاتبيُّ في «شرح المُلخَّص»، حيثُ حمل عبارة «المُلخَّص» على ظاهرها، وإلّا فعباراتُ الإمام في سائر كتبه نصٌّ على أنّ التَّصْديقَ نفسُ الحكم، على ما عليه الحكماء».

غيرَ قابلةٍ للإذعانِ؛ كالنِّسَبِ التَّقْييديّةِ والإنشائيّةِ، أو قابلةً له[١] لكنْ لم يَحصُلْ له الإذعانُ؛ كما في التَّخيُّلِ والشَّكِّ والوَهْمِ، فافهَمْ[٢].

(ويَنقَسِمانِ[٣] بالضَّرُورةِ) أي: ببَداهةِ العَقْلِ (إلى الضَّرُوريِّ) وهوَ الذي لا يُحتاجُ في تحصيلِهِ إلى نَظَرٍ وكَسْبٍ، والنَّظَرُ مُحتاجٌ فيه إليه، وإنّما قُلْنا: إنّهما يَنقَسِمانِ إليهما ببَدِيهةِ العَقْلِ، لأنّ كُلَّ عاقلٍ يجدُ من نفسِهِ أنّ بعضَ تَصَوُّراتِهِ ـ كتَصَوُّرِ الحرارةِ والبُرودةِ مَثَلاً ـ وبعضَ تَصْديقاتِهِ ـ كالتَّصْديقِ بأنّ الكُلَّ أعظَمُ من جزئِهِ ـ حاصِلٌ له بلا نَظَرٍ وكَسْبٍ، وأنَّ بعضاً آخرَ منها ـ كتَصَوُّرِ المَلَكِ والجِنِّ، وكالتَّصْديقِ بأنّ العالَـمَ حادِثٌ ـ حاصِلٌ لهُ بالنَّظَرِ والاكتِساب.

وأمّا الاستِدلالُ على انقِسامِهما[٤] إليهما[٥] بأنّه «لو كانَ كلُّ التَّصَوُّراتِ وكلُّ التَّصْديقاتِ بَدِيهيّاً لم يكُنْ لنا احتياجٌ في تحصيلِ شيءٍ من العُلوم إلى كَسْبٍ أصلاً، وهوَ باطِلٌ؛ ضرورةَ احتياجِنا إليه في بعضِ علومِنا، ولو كانَ الكلُّ نَظَريّاً لَزِمَ الدَّوْرُ[٦] أو التَّسَلسُلُ في تحصيلِ العُلوم، ولم يُمكِنْ تحصيلُ شيءٍ مِنَ العُلوم.

أمّا على تَقْديرِ الدَّوْرِ فبِناءً على أنه يَلزَمُ حينَئِذٍ تَوقُّفُ حصولِ العِلم بالشيءِ على نفسِه، وتَوقُّفُ الشيءِ على نفسِهِ محالٌ بالضَّرورة.

وأمّا على تَقْديرِ التَّسَلسُلِ فبِناءً على أنَّ النَّفْسَ حادِثةٌ، فلا يُمكِنُ لها تحصيلُ ما

---

(١) أي: للإذعان.

(٢) هذه الفقرة مستفادة من «شرح تهذيب المنطق»، للدَّوّانيّ (ص: ١٠٣)، بتصرُّف يسير.

(٣) في النُّسخة التي بين يديّ: «وسماه»، وهو تصحيف، والمُثبَت من «تهذيب المنطق والكلام».

(٤) في النُّسخة التي بين يديّ: «اتصافهما»، وأصلحتُه بحسب السِّياق.

(٥) أي: انقسام كلٍّ من التَّصوُّر والتَّصْديق إلى الضروريّ والنظريّ.

(٦) في النسخة التي بين يديّ: «الأول»، وأصلحتُه بحسب السِّياق.

لا نهايةَ له»[١]، على ما هو المَشْهورُ، فليسَ[٢] باستِدلالٍ حَقيقةً، بلِ المُرادُ التَّنبيهُ، فلا تَغفُلْ[٣].

وأمّا ذهابُ الإمام إلى أنّ جميعَ التَّصوُّراتِ ضروريّةٌ فليسَ بذاكَ، على ما فُصِّلَ في مَوضِعِه.

(والنَّظَر)[٤] ويُرادِفُه الفِكْرُ في الأكثَرِ، (وهوَ فِعْلٌ صادِرٌ مِنَ النَّفْسِ لاكتِسابِ المَجْهولات).

ولا شُبْهةَ في أنّ كُلَّ مجهولٍ لا يُمكِنُ أنْ يُكتَسَبَ من أيِّ مَعْلومٍ اتّفَقَ، بل لا بُدَّ هناكَ من مَعْلوماتٍ مُناسِبةٍ لذلك المَجْهول، ولا على أيِّ وَجْهٍ كانت تلك

---

(١) هذا الاستدلال مذكور باختصار في «جُهد المُقِلّ في شرح تهذيب المنطق» للزَّيْنِ العينيّ (ص: ٣٥)، وانظر مناقشتَه ـ أعني: مناقشةَ الاستِدلالِ ـ في «شرح الشمسية» للقطب الرازي (١/ ٩٥ ـ ٩٩).

(٢) في النسخة التي بين يديّ: «ليس»، وأضفتُ إليه الفاء لأنه جواب «أما» من قوله بداية الفقرة: «وأما الاستدلال...» إلخ.

(٣) سبقَ المُصنِّفَ إلى تعقُّبِ الاستدلال المذكور العلامةُ الجلالُ الدَّوّانيُّ في «شرح تهذيب المنطق» (ص: ١٠٥)، وقال في آخره: «فافهم ذلك فإنّه ممّا لا تجدُه من غيرنا، وانظِمْه في سِلكِ نظائره المنثورة في هذه الحواشي».

(٤) كذا في النُّسخةِ التي بين يديّ، فتكونُ عبارةُ متن «تحسين التهذيب» بتمامها: «وينقسمان بالضرورة إلى الضروريّ والنظر»، وفيها ركاكة، ويحتمل أنّ صوابها: «إلى الضروريّ والنظريّ»، ويُبعِدُه قوله: «ويُرادِفُه الفِكرُ»، أو أنّ صوابها «إلى الضرورة والنظر»، ويُبعِدُه قولُه في تعريف الضروريّ: «وهو الذي لا يحتاج في تحصيله...»، فلو كان «الضرورة» لقال: «وهي التي لا تحتاج في تحصيلها...»، أو أنّ صوابها «إلى الضروريِّ والكَسْبيِّ بالنظر»، ويُؤيِّدُه أنّ عبارة «التهذيب»: «إلى الضرورة والاكتساب بالنظر»، والله أعلم.

المَعْلوماتُ، بل لا بُدَّ هناكَ من ترتيبٍ مُعيَّنٍ فيما بينَها، ومن هَيْئةٍ مخصوصةٍ تَعرِضُها[1] بسَبَبِ ذلك الترتيب.

إذا تَقرَّرَ هذا فماهيَّةُ النَّظَرِ هيَ الحركة ـ أي: حركةُ النَّفْسِ ـ في المَعْقولاتِ، أي: المَعْلوماتِ التَّصوُّريّةِ أو التَّصْديقيّةِ، اليَقينيّةِ أو الظنّيّةِ، الحاضِرةِ عندَ النَّفْسِ، بحيثُ تتأدّى إلى المَجْهولات.

وتَفْصيلُه: أنّ النَّفْسَ بعدَ معرفتِها المَطْلوبَ بوَجْهٍ مِنَ الوجوه، تَنتَقِلُ من ذلك الوَجْهِ المَعْلوم، فتَصِلُ إلى المبادئِ المُناسِبةِ للمَطلوب؛ إمّا ابتداءً أو بعدَ التَّحرُّكِ في مَعْلوماتٍ أُخَرَ، بأنْ تَنتَقِلَ من المعلوم إلى مَعْلوم إلى أنْ تجدَ المبادئَ المُناسِبةَ للمطلوبِ، ثمّ تَتحرَّكَ ثانياً فترتِّبَ تلك المبادئَ على هَيْئةٍ مخصوصة.

فهناك حركتانِ:

مَبدَأُ الأُولى منهما: هيَ المَطْلوبُ المَعْلومُ بوَجْهٍ ما، ومُنتَهاها: آخِرُ ما يَحصُلُ من تلك المَبادِئ. وبهذه الحركةِ الأُولى يحصُلُ ما هوَ كالمادّةِ للنَّظَر.

ومَبدَأُ الثانيةِ منهما: أوّلُ ما يُوضَعُ من تلك المَبادِئِ للترتيبِ، ومُنتَهاها: المَطْلوبُ المَعْلومُ بوَجْهٍ مَطْلوبٍ. وهذه الحركة الثانيةُ تُحصِّلُ ما هوَ كالصُّورةِ للنَّظَر.

فحقيقةُ النَّظَرِ هيَ مجموعُ هاتَينِ الحركتَينِ المُتوسِّطتَينِ بينَ الوَجْهِ المَعْلوم وبينَ الوَجْهِ المَجْهول.

إذا عرَفْتَ هذا، فتَعْريفُ النَّظَرِ بأنه: ترتيبُ أُمورٍ مَعْلومةٍ لِتَتأدّى به إلى مجهولٍ،

---

(١) كذا في النُّسخة التي بين يديّ، والأجود أن يُقال: «تعرضُ لها».

كما هوَ المَشْهورُ[١]، وبأنه تجريدُ الذِّهنِ عنِ الغَفَلاتِ، وبأنّه تحديقُ العَقْلِ نَحْوَ المَعْقولاتِ، كما فعَلَ البعضُ: تَعْريفٌ باللوازِمِ[٢].

وأمّا تَعْريفُه بأنه «مُلاحَظةُ المَعْقولِ لِتَحْصيلِ المَجْهولِ» كما فعَلَه في الأصلِ، فغيرُ مُطَّرِدٍ؛ لِصِدقِه على مُلاحَظةِ المَبادِئِ الحَدْسيّةِ أيضاً، معَ أنّها ليسَتْ بنَظَرٍ.

(وقد يَقَعُ فيه الخطأُ) لأنّ بعضَ العُقَلاءِ يُناقِضُ بعضاً في مُقتَضى أفكارِهم، فإنّ منهم مَنْ يَنظُرُ فيَحصُلُ له الاعتِقادُ بأنّ العالَمَ حادِثٌ، ومنهم مَنْ يَنظُرُ فيَحصُلُ لهُ الاعتِقادُ بأنّ العالَمَ قديمٌ، بلِ الإنسانُ الواحِدُ يُناقِضُ نفسَه بحَسَبِ وقتَيْنِ، فالفِكْرانِ ليسا بصوابَيْنِ معاً، وإلّا لَزِمَ اجتماعُ النَّقيضَينِ، فثبَتَ أنّ الفِكْرَ ليسَ بصوابٍ دائماً.

(فـ) إذن[٣] (احتِيجَ إلى قانونٍ) أي: قاعدةٍ كُلِّيّةٍ تُستَنبَطُ منها أحكامُ جُزئيّاتِها، كقَوْلِ النَّحْويّ: كلُّ فاعلٍ مَرْفوعٌ، فإنّه يُعرَفُ منه أنّ زيداً وعَمْراً في «جاءَ زيدٌ[٤]» و«ذهَبَ عَمْرٌو» مَرْفوعانِ، وكقَوْلِ المَنطِقيِّ: إنّ السالبةَ الضَّرُوريّةَ تَنعَكِسُ سالبةً دائماً، فإنّه يُعرَفُ منه أنّ قولَنا: «لا شيءَ منَ الإنسانِ بحَجَرٍ بالضَّرورةِ» يَنعَكِسُ إلى قولِنا: «لا شيءَ مِنَ الحَجَرِ بإنسانٍ» دائماً.

(يَعصِمُ) ذلك القانونُ بسَبَبِ استِعمالِهِ وعَدَمِ إهمالِهِ (عنه) أي: عنِ الخطأ.

---

(١) انظر: «شرح الشمسية» للقطب الرازيّ (١/ ١٠٦)، و«التعريفات» للجرجاني (ص: ١٦٨)، و«كشاف اصطلاحات الفنون» للتهانويّ (٢/ ١٧٠٦)، و«دستور العلماء» للأحمد نكري (٣/ ٣١)، وغيرها.

(٢) انظر أيضاً: «كشاف اصطلاحات الفنون» للتهانوي (٢/ ١٨٠٦ ـ ١٨٠٧).

(٣) في النسخة التي بين يديّ: «فإن»، وأصلحتُه بحسب السِّياق.

(٤) زاد في النُّسْخة التي بين يديّ: «وعمرو»، وهي زيادة مُقحَمة.

فإنْ قُلتَ: وقوعُ الخطأِ في الفِكْرِ إنّما يَستَلزِمُ الاحتياجَ إلى معرفةِ الموادِّ الجُزئيّةِ والشرائطِ الجزئيّة، لا الاحتياجَ إلى القواعِدِ الكُلّيّة، فإنّ مَنْ عَلِمَ أنّ العالَمَ حادِثٌ، وكلَّ حادِثٍ له صانِعٌ، عَلِمَ بالضَّرُورةِ أنّ العالَمَ لهُ صانِعٌ، وإنْ لم يَعلَمْ أنّ المُوجِبَتَينِ في الشَّكْلِ الأوّلِ يُنتِجانِ مُوجِبةً.

قلتُ: وقوعُ الخطأِ في المَوادِّ الجُزئيّةِ يَستَلزِمُ كونَها نَظَريّةً، والعِلمُ بالجُزئيّاتِ النَّظَريّةِ إنّما يَحصُلُ مِنَ القواعِدِ الكُلّيّة، فثبَتَ الاحتياجُ إلى تلك القواعِد.

فإنْ قلتَ: وقوعُ الخطأِ لا يَستَلزِمُ نَظَريّتَها؛ لجوازِ أن تكونَ بَدِيهيّةً، ويكونَ وقوعُ الخطأِ لعَدَمِ العِلمِ بها بسَبَبِ عَدَمِ التَّوجُّهِ والالتِفاتِ إليها، لا بسَبَبِ كونِها نَظَريّة.

قلتُ: إذا كانت تلك الموادُّ بأسْرِها بَدِيهيّةً، فيكونُ وقوعُ الخطأِ الكثيرِ مِنَ العُقَلاءِ ـ كما هوَ المُشاهَدُ ـ ممّا يُستَبعَدُ جدّاً.

(وهو) أي: ذلك القانونُ العاصِمُ للذِّهْنِ عنِ الخطأ في الفِكْر (المَنطِقُ)، فتبيَّنَ الاحتياجُ إلى المَنطِق، وتعيّنَ فائدتُه المُترتِّبةُ عليه، أعني: العِصْمةَ عنِ الخطأ.

فإنْ قلتَ: بيانُ الاحتياج إلى المَنطِقِ تحصيلُ تَقْسيم العِلم إلى الضَّرُوريِّ والنَّظَرِيِّ ابتداءً، فيكونُ تَقْسيمُ العِلم إلى التَّصَوُّرِ والتَّصْديقِ مُستدرَكاً.

قلتُ: المَقصودُ بيانُ الاحتياجِ إلى المَنطِقِ بجُزءَيهِ معاً: المُوصِلِ إلى التَّصَوُّر، والمُوصِلِ إلى التَّصْديق.

فإنْ قلتَ: لم يُذكَرْ في المُقدِّمةِ تَعْريفُ المَنطِق، وقد سَبَقَ أنّها «في تَعْريفِه، وبيانِ الحاجةِ إليه، ومَوْضوعِه».

قلتُ: قد عُلِمَ من بيانِ الحاجةِ تَعْريفُ المَنطِق؛ بأنه: القانونُ العاصِمُ للذِّهْنِ عنِ الخطأِ في الفِكْر.

(ومَوْضوعُه) مَوْضوعُ العِلم: ما يُبحَثُ فيه عن عَوارِضِهِ الذّاتيّةِ له، وهيَ الخارجُ المَحْمولُ الذي يَلحَقُ الشيءَ لِذاتِهِ أو لِمَا يُساويهِ[1]، جُزءاً كانَ ذلك المُساوي أو خارِجاً.

فالأوَّلُ كـ«المُدرِكِ للأُمورِ القَريبةِ» المَحمولِ على «الإنسان»[2]، والثاني كـ«المُتكلِّم» المَحمولِ عليه بواسِطةِ «الناطِق» الذي هو حَذْوُه[3]، والثالثُ كـ«المُتعجِّبِ» المَحمولِ عليه بواسِطةِ «المُدرِكِ للأُمورِ القريبة»[4].

ولا بُدَّ من أنْ تكونَ العَوارِضُ الذّاتيّةُ شامِلةً لجميع أفرادِ الموضوع؛ إمّا على الإطلاقِ كالأمثِلةِ المَذْكورةِ، أو على سَبيلِ التَّقابُلِ كالاستِقامةِ والانحِناءِ للخَطِّ، وكالفَرْديّةِ والزَّوْجيّةِ للعَدَدِ. وهذه هيَ العَوارِضُ الذّاتيّةُ التي يُبحَثُ عنها في العلوم.

وأمّا العَوارِضُ التي تُحمَلُ بواسِطةِ الأعمِّ؛ جُزءاً كانَ أو خارجاً، أو تُحمَلُ بواسِطةِ الأخصِّ، أو بواسِطةِ المُباينِ، وهيَ التي تُسمّى أعراضاً قريبةً؛ فلا يُبحَثُ عنها في العُلوم.

واعلَمْ أنّ طريقَ البَحْثِ عنِ الأعراضِ الذّاتيّة أنْ يُجعَلَ مَوْضوعُ العِلم بعَيْنِهِ مَوْضوعَ المسألة، كما إذا جَعَلْنا «الإنسانَ» مَوْضوعاً لِعِلمٍ مُستَقِلٍّ، وقُلنا: إنّ الإنسانَ مُتعجِّبٌ، أو يُجعَلَ نوعٌ من مَوْضوع العِلم مَوْضوعَ المسألة، كما إذا قُلنا: الرَّجُلُ خيرٌ مِنَ المرأةِ، أو يُجعَلَ العَرَضُ الذاتيُّ المَوْضوعُ للعِلم مَوْضوعَ المسألة، كما إذا قُلْنا:

---

(١) هذه الفقرة إلى هنا مستفادة من «شرح تهذيب المنطق» للدَّوّانيّ (ص: ١١٢)، وأصلُها للكاتبيّ في «الشمسية» (ص: ١٥٠).

(٢) أي: في تعريف الإنسان بأنه: حيوانٌ مُدرِكٌ للأمور القريبة.

(٣) أي: في تعريفه بأنه: حيوانٌ متكلِّم.

(٤) أي: في تعريفه بأنه: حيوانٌ مُتعجِّب.

المُتعجِّبُ ضاحِكٌ، أو يُجعَلَ نوعٌ مِنَ العَرَضِ الذاتيِّ مَوْضوعَ المسألة، كما إذا قُلْنا: المُتعجِّبُ بتَعجُّبٍ شديدٍ لا بُدَّ وأنْ يَضحَكَ.

إذا تمهَّدَ هذا فنقولُ: مَوْضوعُ المَنطِقِ (المَعْقولاتُ الثانيةُ[1] من حيثُ إنّها تُوصِلُ إلى المَجْهولِ) التَّصوُّريِّ والتَّصْديقيِّ إيصالاً قريباً أو بعيداً، يَعْني: أنّ لها جِهاتٍ مُتكثِّرةً، ولا يُبحَثُ في المَنطِقِ إلا من جِهةِ إيصالِها وما يَتعلّقُ به إيصالُها، لا عن جِهاتِها الأُخَر.

أمّا تَفْسيرُ المَعْقولاتِ الثانيةِ فهو أنه كما أنّ الأشياءَ إذا وُجِدَت في الخارجِ تَعْرِضُ لها فيه عَوارِضُ مِثلُ السَّوادِ والبَياضِ، كذلك إذا حصَلَت في الذِّهْنِ عرَضَت لها من حيثُ إنّها في الذِّهْنِ عَوارِضُ ليسَ لها تَقرُّرٌ في الخارج، كالكُلِّيّةِ والجزئيّةِ والذّاتيّةِ والعَرَضيّة[2].

فهذه العوارضُ هيَ المُسمّاةُ بالمَعْقولاتِ الثانيةِ، لأنّها في المَرتَبةِ الثانيةِ في التَّعقُّلِ، ألا تَرى أنه لا يُمكِنُ تَعقُّلُ مَعْنى «الكُلِّيّةِ» مَثَلاً إلا بعدَ تَعقُّلِ مَفْهومٍ يُعتبَرُ عُروضُها له.

وأمّا بيانُ أنّها مَوْضوعُ المَنطِقِ فلأنه يُبحَثُ فيه عن أحوالِ الذّاتيِّ والعَرَضيِّ، والجِنسِ والفَصْلِ، والخاصّةِ والعَرَضِ العامّ، والحدِّ والرَّسْم، وعن أحوالِ الكُلِّيّةِ والشَّرْطيّة، والقِياسِ والاستِقراء.

والتَّمْثيلُ مِنَ الجهةِ المَذْكورة، أي: مِن جهةِ الإيصالِ إلى المَجْهول.

---

(١) في النُّسخة التي بين يديّ: «الثابتة»، وهو تصحيف، وسيأتي على الصواب بعد سطرين.

(٢) في النُّسخة التي بين يديّ: «ليس لها تقرُّر في الخارج كلي بجزئيه والكلية الذاتية والعرضية»، على أنّ لفظة «بجزئيه» لم تُنقَط ولم تُضبَط إلّا بشدّةٍ على الحرف قبل الأخير، والعبارةُ غير مستقيمة، ولعلّ صوابها ما أثبتُّه.

ولا شكَّ أنّ هذه الأمورَ مَعْقولاتٌ ثانية[1]، فمَوْضوعُ المَنطِقِ حينَئذٍ هو تلك المَعْقولاتُ، والعَوارِضُ تُحمَلُ على المَوْضوع في هذا الفَنِّ هيَ المَعْقولاتُ الثانيةُ وما بعدَها.

هذا ما ذهَبَ إليه أهلُ التَّحْقيق، وهوَ الحقُّ الحَقيق، بخِلافِ ما ذهَبَ إليه المُتأخِّرونَ من أنّ مَوْضوعاتِهِ المَعْلوماتُ التَّصوُّريّةُ والتَّصْديقيّةُ من حيثُ الإيصالُ، ولهذا عدلَ عمّا في الأصلِ من قولِهِ: «ومَوْضوعُه المَعْلومُ التَّصوُّريُّ». انتهى.

(ويُسمّى المُوصِلُ القريبُ إلى التَّصوُّرِ) أي: تُسمّى المَعْلوماتُ التَّصوُّريّةُ المُرتَّبةُ الحاصِلةُ بالنَّظَرِ والفِكْرِ المُوصِلةِ إلى المَجْهولِ التَّصوُّريِّ: (مُعرِّفاً وقَوْلاً شارِحاً).

(والمُوصِلُ القريبُ إلى التَّصْديقِ) أي تُسمّى المَعْلوماتُ التَّصْديقيّةُ المُرتَّبةُ المُوصِلةُ إلى المَجْهولِ التَّصْديقيِّ: (حُجّةً ودليلاً).

هذا، وعِبارةُ الأصلِ هاهُنا: «ومَوْضوعُه المَعْلومُ التَّصوُّريُّ أو التَّصْديقيُّ؛ [من حيثُ] يُوصِلُ إلى مَطْلوبٍ تَصوُّريٍّ فيُسمّى مُعرِّفاً، أو تَصْديقيّاً فيُسمّى حُجّةً».

ويَرِدُ عليه: أنه إذا كانَ المَوْضوعُ هوَ المَعْلومَ المُسمّى بالمُعرِّفِ والحُجّة، كما يَقتَضيه كلامُه[2]، يَلزَمُ خروجُ مَباحِثِ الكُلِّيّاتِ الخَمْسِ ومَباحِثِ القَضايا وأحكامِها عنِ المَنطِق.

* * *

(١) في النُّسخة التي بين يديّ: «ثابتة»، وهو تصحيف، كما سبق التنبيهُ عليه قريباً.

(٢) في النُّسخة التي بين يديّ: «فكلامه»، وهو خطأ.

[الفَصلُ الأوّلُ: في التَّصوُّرات]

وفيه أبحاثٌ أربعة.

الأولُ: في الألفاظ.

دلالةُ اللَّفْظِ على تمام ما وُضِعَ له: مُطابقيّةٌ، وعلى جُزئِهِ: تَضَمُّنيّةٌ، وعلى خارجِه اللازمِ له عَقْلاً أو عُرْفاً: التِزاميّةٌ. ولا تُوجَدانِ بدونِ المُطابَقة، وتُوجَدُ هيَ والالتِزاميّةُ بدونِ التَّضمُّنيّة، ووجودُهما بدونِ الالتِزاميّة غيرُ مَعْلوم][1].

(الفَصْلُ الأوّلُ: في التَّصوُّرات) قدَّمَها على التَّصْديقاتِ لِتَقدُّمِها بالطبْع.

(وفيه أبحاثٌ أربعة، الأولُ: في الألفاظ) لـمّا كانَ إفادةُ المَعاني واستِفادتُها مُتعلِّقةً بالألفاظِ تَعلُّقاً شديداً، حتّى كانَ تَعقُّلُ المَعاني مُجرَّدةً عنِ الألفاظِ ممّا يَتعسَّرُ جِدّاً؛ صارَ البحثُ الكُلِّيُّ عنِ الألفاظِ ـ أي: البحثُ على وَجْهٍ غيرِ مُختَصٍّ بلُغةٍ دونَ لُغة ـ من مُقدِّماتِ الشُّروعِ في المَنطِق، وإلّا فالمَنطِقيُّ مِن حيثُ هوَ مَنطِقيٌّ لا شُغلَ له بالألفاظ.

(دلالةُ اللَّفْظِ) الدَّلالةُ: هيَ كَوْنُ الشيءِ بحَيثُ يَلزَمُ مِنَ العِلم بـه العِلمُ بشيءٍ آخَرَ.

الأوّلُ هوَ الدّالُّ، والثاني هوَ المَدْلول.

فالدّالُّ إنْ كانَ لَفْظاً فالدَّلالةُ لَفْظيّة، وإلّا فغيرُ لَفْظيّة.

---

(١) عبارةُ «تهذيب المنطق» للتفتازانيّ (ص: ٤): «دلالةُ اللَّفْظِ على تمام ما وُضِعَ له: مُطابقةٌ، وعلى جُزئِهِ: تَضَمُّنٌ، وعلى الخارج: التِزامٌ، ولا بُدَّ من اللُّزوم عقلاً أو عُرْفاً. وتَلزَمُهما المُطابقةُ ولو تقديراً، ولا عكس».

واللَّفْظيّةُ: إمّا بجَعْلِ جاعِلٍ وهيَ الوَضْعيّة، [كدلالةِ الإنسانِ على الحيوانِ الناطق]، أو بحَسبِ اقتِضاءِ الطَّبْع [وهي الطبعيّة]، كدلالةِ أخْ أخْ على الوَجَع، أو لا[1] وهيَ العَقْليّةُ، كدلالةِ اللَّفْظِ المَسْموع مِن وراءِ الجِدارِ على وجودِ اللافِظ[2].

هذا هوَ التَّقْسيمُ المَشْهورُ بينَ الجُمهور.

ولـمّا لم يَتعلَّقْ غَرَضُهم بالدَّلالةِ الغَيْرِ اللَّفْظيّةِ لم يَلتَفِتوا إلى تَقْسيمِها أيضاً إلى الوَضْعيّةِ والطبيعيّةِ والعَقْليّة.

إذا عرَفْتَ هذا فنقولُ: دلالةُ اللَّفْظِ (على تمام ما وُضِعَ) ذلك اللَّفْظُ (له) أي: مِن حيثُ إنّه وُضِعَ له، أي: تكونُ دلالتُه عليه لأجْلِ كونِهِ مَوْضوعاً له، كدلالةِ لَفْظِ «الإنسانِ» على «الحيَوانِ النّاطِق» إذا فَرَضْناهُ مَوْضوعاً بإزائِهِ في الاصطلاح.

(مُطابقيّةٌ) لِكونِهِ مُوافِقاً له، مِن قولِهم: طابَقَ النَّعْلُ النَّعْلَ؛ إذا وافقَه.

ولم يَقُلْ: «على عَيْنِ ما وُضِعَ له» لحُسْنِ انتِظام «التمام» معَ «الجزءِ» في قولِهِ: «وعلى جُزئِهِ»، كما لا يَخْفى.

ثمَّ المُرادُ بالوَضْع: ما هوَ شامِلٌ للوَضْعِ الأوَّليِّ، أعني: وَضْعَ اللُّغةِ، وللوَضْعِ الثاني، أعني: الوَضْعَ الاصطِلاحيّ.

(وعلى جُزئِهِ) أي: دلالتُه على جُزءِ ما وُضِعَ له مِن حَيثُ إنّه جُزءٌ له، كدَلالةِ «الإنسانِ» على «الحيوانِ» فقط أو على «النّاطِقِ» فقط، سواءٌ كانَ اللَّفظُ مُستَعمَلاً

---

(١) أي: لا بجَعْل جاعل، ولا باقتضاء الطبع.

(٢) انظر: «شرح الشمسية» للقطب الرازيّ (١/ ١٧٤ ـ ١٧٦)، ومنه استدركتُ ما بين حاصرتَيْن.

فيما وُضِعَ له، فيُفهَمُ جُزءُ المَوْضوع له عندَ انفِهام المَوْضوع[1]، أو كانَ مُستَعمَلاً في جُزئِهِ مجازاً بقرينةٍ دالّةٍ عليه.

وعلى كِلا التَّقْديرَيْن، فيُفهَمُ مِنَ اللَّفْظِ أولاً المَعْنى المَوْضوعُ له، ثمَّ يُفهَمُ جزءُ ذلك المَعْنى، بِناءً على أنّ جُزءَ الشيءِ ممّا يَلزَمُ تَصَوُّرُه عندَ تَصَوُّرِ ذلك الشيء، فافهَمْ.

(تَضَمُّنيّةٌ) لأنّها دلالةٌ على ما في ضِمنِ المَوْضوع له.

(وعلى خارجِه) أي: خارجِ ما وُضِعَ له (اللّازِمِ له عَقْلاً)، أي: لُزوماً عَقْليّاً، وهذا بأنْ يُستَعمَلَ اللَّفظُ فيما وُضِعَ له، ويَلزَمُ عندَ العَقْلِ مِن مُجرَّدِ تَصَوُّرِ المَوْضوع له الذي هوَ المَلْزومُ تَصَوُّرُ ذلك اللازِم، كدلالةِ «الإنسانِ» على «قابِلِ العِلم وصَنْعةِ الكِتابة».

(أو عُرْفاً) وهذا بأنْ يُستَعمَلَ اللَّفظُ فيما وُضِعَ له، ويَلزَمُ مِن تَصَوُّرِه تَصَوُّرُ ذلك اللازِم؛ بسَبَبِ شُهْرةِ مُقارنتِهِ له، كدلالةِ «حاتِم» على «الجُود».

وإمّا بأنْ يُستَعمَلَ في لازِمِ المَوْضوع له مجازاً بقرينةٍ دالّةٍ[2] على المُراد.

ولا شَكَّ في أنه على كُلِّ التَّقاديرِ يُفهَمُ مِنَ اللَّفظِ أوّلاً المَعْنى المَوْضوعُ له، ثمَّ يُفهَمُ منه ما هو لازِمٌ له؛ بحَسَبِ العَقْلِ، أو بحَسَبِ الشُّهْرةِ، أو بحَسَبِ القَرينة.

(التِزاميّةٌ) لأنّها دَلالةٌ على ما هوَ اللازِمُ للمَعْنى المَوْضوع له.

---

(١) في النُّسخة التي بين يديّ: «عند انفهامه الموضوع له»، ولا يستقيم، فقدَّرتُ صوابَه بما أثبتُّ، والله أعلم.

(٢) في النُّسخة التي بين يديّ: «دلالة»، وأصلحتُه بحسب السِّياق.

وإذا تأمَّلتَ فيما ذكَرْنا هاهُنا حقَّ[١] التأمُّلِ؛ عرَفْتَ تَقْصيرَ بعضِ الشارِحينَ لهذا الكلام، في إفادةِ المَرام، وقُصُورَ كلماتِ كثيرٍ مِنَ الأنام، في الدَّلالةِ على ما هوَ... [٢] في المَقام.

واعلَمْ أنّا قيَّدْنا كُلًّا مِنَ الدَّلالاتِ الثلاثِ بقَيْدِ الحَيْثيّةِ المَذْكورةِ[٣]، كي لا يُنقَضَ تَعْريفُ كُلٍّ منها بالآخَرَيْنِ فيما إذا كانَ اللَّفْظُ مُشْتَرَكاً بينَ الشيءِ وبينَ لازِمِه وبينَ المَجْموع المُرَكَّبِ منهما، أي: كانَ مَوْضوعاً لكُلٍّ مِن ذلك، كلَفْظِ «الشَّمْسِ» المَوْضوعِ للجِرْم وللشُّعاع ولمَجْموعِهما.

فإنْ قلتَ: فالواجِبُ إيرادُها في المَتْن.

قلتُ: يكفي كونُها مَفْهومةً منه، بناءً على أنّ الحيثيّات[٤] مُعتبَرةٌ في أمثالِ هذه المَقامات.

(ولا تُوجَدانِ بدونِ المُطابَقة) لأنّ حاصِلَ الدَّلالةِ التَّضمُّنيّةِ أنْ يُفهَمَ جُزءُ

---

(١) في النُّسخة التي بين يديّ: «حدّ»، وأصلحتُه بحسب السِّياق.

(٢) بياض في النُّسخة التي بين يديّ.

(٣) الدلالات الثلاث: هي المُطابقيّة والتَّضمُّنيّة والالتزاميّة، وأما تقييدُها بالحيثيّة المذكورة فالمُرادُ به قولُه في تعريف الدلالة المطابقية: إنها دلالةُ اللفظِ على تمام ما وُضِعَ له مِن حيثُ إنّه وُضِعَ له، وقولُه في تعريف الدلالة التَّضمُّنيّة: إنها دلالةُ اللفظِ على جُزءِ ما وُضِعَ له مِن حيثُ إنّه جزءٌ له، ولم يَذكُر هذه الحيثية ـ بحسب النُّسْخةِ التي بين يديّ ـ في تعريف الدلالة الالتزاميّة، مع أنه صرَّح هنا بأنه قيَّد الدّلالاتِ الثلاثَ بالحيثية المذكورة!

(٤) في النُّسخة التي بين يديّ: «المثبتات»، وهو تصحيف، والتصويبُ من «الفوائد الفنارية» (ص: ٤)، وأصلُ الكلام له، كما أفادنيه الأخ الكريم الأستاذ موتمباي رجب هارون حفظه الله تعالى وزاده توفيقاً.

المَعْنى عندَ سماع اللَّفْظِ بواسِطةِ انفِهام ذلك المَعْنى مِن ذلك اللَّفْظِ، بناءً على أنّ جُزءَ الشيءِ ممّا يَلزَمُ تَصوُّرُه عندَ تَصَوُّرِ ذلك الشيءِ كما مَرَّ، وحاصِلَ الالتِزاميّةِ أنْ يُفهَمَ لازِمُ المَعْنى عندَ سماع اللَّفْظِ بواسِطةِ انفِهام المَعْنى منه، بناءً على أنّ ذلك اللازِمَ مِن لوازِمِهِ البيِّنةِ بالمَعْنى الأخصّ، فإنّ المُعتبَرَ في الدَّلالةِ الالتِزاميّةِ هوَ اللُّزومُ بهذا المَعْنى، لا مُطلَقُ اللُّزوم، كما نبَّهْنا عليه، فحينَئذٍ يَلزَمُ مِن تَصوُّرِ ذلك المَعْنى تَصَوُّرُ ذلك اللازِمِ جَزْماً.

وبالجُمْلةِ، فهما دلالتانِ عَقْليّتانِ تابِعتانِ للوَضْع، ولا شَكَّ أنّ تحقُّقَ الوَضْع يَستَلزِمُ تحقُّقَ المُطابَقة، فهُما أيضاً تَستَلزِمانِ المُطابقيّة.

(وتُوجَدُ هيَ) أي: المُطابقيّةُ (والالتِزاميّةُ بدونِ التَّضمُّنيّة)، لأنّ المَعْنى البَسيطَ الذي له لازِمٌ ذِهْنيٌّ يَدُلُّ عليه[1] لفظٌ بالمُطابَقة، وعلى لازِمِهِ بالالتِزام، وليسَ هناكَ دَلالةٌ تَضَمُّنيّة.

(ووجودُهما) أي: وجودُ المُطابقيّةِ والتَّضمُّنيّةِ (بدونِ الالتِزاميّة)، وكذا عَدَمُهما بدونِها (غيرُ مَعْلوم)، إذْ كما لم يُعلَمْ وجودُ مَعْنى بَسيطٍ أو مُركَّبٍ ليسَ له لازِمٌ ذِهْنيٌّ حتّى يُعلَمَ تحقُّقُهما بدونِ الالتِزامِيّة، كذلك لم يُعلَمْ عَدَمُه حتّى يُعلَمَ عَدَمُ تحقُّقِهما بدونِها.

[المَوْضوعُ: إنْ قُصِدَ بجُزئِهِ الدّلالةُ على جُزءِ المَعْنى فمُركَّبٌ، إمّا تامٌّ أو ناقِصٌ، والتّامُّ: إمّا مُحتَمِلٌ للصِّدْقِ والكذِب وهوَ الخبر، أو لا وهوَ الإنشاءُ. والنّاقِصُ: إمّا تَقْييديٌّ أو غيرُه.

---

(١) أي: على المعنى البسيط.

وإنْ لم يُقصَدْ فمُفرَدٌ، فإنِ استقَلَّ: فإمّا أنْ يَصلُحَ للإخبار به لا عنه وهوَ الكَلِمةُ، أو يَصلُحَ لهما وهوَ الاسمُ، وإلّا فأداة][1].

فاللَّفْظُ (المَوْضوعُ) بإزاءِ مَعْنًى: (إنْ قُصِدَ) قَصْداً جارياً على قانونِ الوَضْع (بجُزئِهِ) المَلْفوظِ تحقيقاً أو تَقْديراً (الدّلالةُ على جُزءِ) ذلك (المَعْنى فمُركَّبٌ)، ولم يُقَلْ: «إنْ دلَّ جُزؤُه على مَعْنًى» كما وقَعَ في التقسيم[2] الأوَّلِ؛ لِئلّا يَلزَمُ دخولُ مِثلِ «عَبْدِ الله» عَلَماً في المُركَّبِ، فإنّ جُزءَه يَدُلُّ على جُزءِ مَعْنى.

وما قالَهُ الشَّيْخُ[3] مِن أنّ اللَّفْظَ لا يَدُلُّ بنَفسِه بل بإرادةِ اللّافِظ، فزيادةُ قَيْدِ «القَصْدِ» هاهُنا للتَّفْهيم لا للتَّتميم[4]: غيرُ مُستَقيم، لِـمَا سيَجيءُ مِنَ الفَرْقِ بينَ الدَّلالةِ وبينَ قَصْدِها.

(إمّا تامٌّ) يَصِحُّ السُّكوتُ عليه (أو ناقِصٌ) لا يَصِحُّ السُّكوتُ عليه.

(و) المُركَّبُ (التّامُّ: إمّا مُحتَمِلٌ للصِّدْقِ والكذِب) أي: لمُطابقةِ نِسبتِهِ للواقِع وعَدَمِ مُطابقتِها (وهوَ الخبر).

ولا يَخْفى أنّ المُتبادِرَ به هوَ احتمالُه لهما بذاتِه وبمُجرَّدِ النَّظَرِ إلى مَفْهوم

---

(١) عبارةُ «تهذيب المنطق» للتفتازانيّ (ص: ٤ ـ ٥): «والموضوعُ: إنْ قُصِدَ بجُزءٍ منه الدّلالةُ على جُزءِ المَعْنى فمُركَّبٌ، إمّا تامٌّ خَبَرٌ أو إنشاءٌ، وإما ناقصٌ تَقْييديٌّ أو غيرُه. وإلّا فمُفرَدٌ، وهو إنِ استَقَلَّ فمعَ الدَّلالةِ بهيئتِهِ على أحدِ الأزمنةِ: كلمة، وبدونها: اسمٌ، وإلّا فأداة».

(٢) في النُّسخة التي بين يديّ: «التعليم»، وأصلحتُه بحسب السِّياق.

(٣) يعني: ابن سينا (٣٧٠ ـ ٤٢٨)، قاله في «الشفاء»، قسم المنطق (١/ ٢٥)، ونقله عنه الدَّوّانيّ في «شرح تهذيب المنطق» (ص: ١٢٥).

(٤) رُسِمَت في النُّسخةِ التي بين يديّ: «للتهيم»، ولا معنى له، والتصويبُ من «الشفاء» لابن سينا و«شرح تهذيب المنطق» للدَّوّانيّ، والمُصنِّفُ كثيرُ النَّقْل عنه.

التركيب، معَ قَطْعِ النَّظَرِ عن خُصوصيّةِ المُتكلِّم، بل عن خُصوصيّةِ مَفْهوم اللَّفْظِ، فلا يَخرُجُ عنِ التَّعْريفِ خَبَرُ الله تعالى وخَبَرُ الرَّسولِ وأمثالهما ممّا لا يُجوِّزُ العَقْلُ كَذِبَه بناءً على اعتِقادِ صِدْقِ المُخبِرين. وكذا لا تَخرُجُ الأخبارُ البَدِيهيّةُ مِثْلُ قولِنا: السَّماءُ فوقَنا.

فإنّ كُلَّ ذلك إذا نظَرَ إليه العَقْلُ مِن حيثُ إنّه مَفْهومُ التركيبِ الخبريِّ، وقطَعَ النَّظَرَ عن خُصوصيّاتِ المُتكلِّمينَ، وعن خُصوصيّاتِ مَفْهوماتِ الألفاظِ، فلا يجدُه إلا ثبوتَ شيءٍ لشيءٍ أو انتِفاءَه عنه، فيُجوِّزُ كَذِبَه أيضاً بلا اشتِباه.

(أو لا، وهوَ الإنشاءُ) أي: أو غيرُ مُحتَمِلٍ لهما لذاتِهِ كما هوَ المُتبادِرُ، فإنّ الإنشائيّاتِ، بل التَّقْييديّاتِ أيضاً مُحتَمِلةٌ للصِّدْقِ والكذِبِ، لكنْ لا بذواتِها، بل بواسِطةِ أنّها دالّةٌ على مَعْنى خَبَريٍّ يَحتَمِلُ ذلك المَعْنى الخبريُّ إيّاهُما، فافهَمْ.

(والنّاقِصُ: إمّا تَقْييديٌّ) وهذا إذا كانَ الثاني قَيْداً للأوَّلِ[1]، [(أو غيرُه)][2] كالمُركَّبِ مِنَ الحرفِ والاسم مَثَلاً[3].

(وإنْ لم يُقصَدْ) بجُزءٍ مِنَ اللَّفْظِ دلالةٌ على جُزءِ المَعْنى، سواءٌ لم يكُنْ له[4]

---

(١) بالإضافة أو الوَصْفيّة، كقولك: غلامُ زيدٍ، وزيدٌ العاقلُ.

(٢) ما بين حاصرتَينِ سقط من النُّسخةِ التي بين يديّ، ولا بُدَّ منه، فإنّ ما بعدَه ليس شرحاً للمُركَّب الناقص التقييديّ، كما أنّ قوله: «إما تَقْييديّ» يقتضي مقابلاً له، واستدركتُه من «تهذيب المنطق»، ويبدو أنّ الساقطَ أكثر ممّا أثبتُّ، فمِن عادة المُصنِّف أن يشرح ويُمثِّل، فلعلّه مثَّل للتقييديّ بمثال أو أكثر، ولعلّه شرح الثاني قبل التمثيل الآتي له، ولكنّي اقتصرتُ على استدراك القَدْرِ شبه المُتيقَّن من الساقط، وتركتُ استدراك المظنون والموهوم.

(٣) كقولك: في الدار.

(٤) أي: للَّفْظ.

جُزءٌ أصلاً كهَمْزةِ الاستِفهام، أو كانَ له جُزءٌ لكنْ لا يَدُلُّ على شيءٍ كزيدٍ، أو يَدُلُّ على شيءٍ لكنْ لا على جُزءِ المَعْنى المَقْصودِ، أو يَدُلُّ على جُزءِ المَعْنى المَقْصودِ لكنْ لا تكونُ الدَّلالةُ مَقصودةً كـ«الحيوانِ الناطِقِ» عَلَماً لشَخْصِ إنسان، (فمُفرَدٌ).

فقد نَظَروا في إفرادِ اللَّفْظِ وتَرْكيبِهِ إلى حالِ الدَّلالةِ؛ بناءً على أنّ بَحْثَهم عن أحوالِ المعاني، لا إلى تَعدُّدِ الكلماتِ كما نظَرَ إليه أهلُ العربيّة؛ بناءً على أنّ بَحْثَهم عن أحوالِ أنفُسِ الألفاظ.

(فإنِ استَقَلَّ) أي: [ما][1] كانَ مَعْناهُ مَلحوظاً بالتَّبَع، فإنّ مَعْنى استِقلالِ اللَّفْظِ هوَ استِقلالُ مَعْناهُ؛ إذْ لا مَعْنى لاستِقلالِ نَفْسِ اللَّفْظِ هاهُنا، كما لا يَخْفى، فمَنْ غَفَلَ عن هذه الدَّقيقةِ قالَ: «مَعْناهُ: إنِ استَقَلَّ اللَّفْظُ في الدَّلالةِ بسَبَبِ استِقلالِ مَعْناهُ»، فافهَمْ.

(فإمّا أنْ يَصلُحَ للإخبار به) أي: لأنْ يكونَ مُخبَراً به.

(لا عنه) أي: لا يَصلُحَ لأنْ يكونَ مُخبَراً عنه.

(وهوَ الكَلِمةُ) في اصطِلاحِ المَنطِقِ، وإنْ كانَ مِنَ الأفعالِ في اصطِلاحِ العربيّة.

(أو يَصلُحَ لهما) أي: لأنْ يكونَ مُخبَراً عنه وبه.

(وهوَ الاسمُ) في الاصطِلاحَيْنِ معاً.

فإنْ قُلتَ: يَلزَمُ حينَئذٍ أنْ تكونَ أسماءُ الأفعالِ مِنَ الكلماتِ دونَ الأسماء.

قلتُ: إنْ قُلْنا: إنّها مَوْضوعةٌ بإزاءِ مَعاني الأفعالِ؛ فلا شَكَّ أنها كلماتٌ عندَ المَنطِقيِّينَ لا أسماءٌ، لأنّ نَظَرَهم إلى المعاني دونَ الألفاظِ. وإنْ قُلْنا: إنها مَوْضوعةٌ

---

(١) زيادة منّي يقتضيها السِّياق، وعبارةُ الدَّوّانيّ في «شرح التهذيب» (ص: ١٢٦): «(إنِ استَقَلّ) أي: في الدلالة، وذلك لكونِ مَعْناه مُستَقِلّاً في المُلاحَظةِ غيرَ ملحوظٍ بالتَّبَع».

بإزاءِ ألفاظِ الأفعالِ، حتّى إنّ «هَيْهاتَ» مَثَلاً مَوْضوعةٌ بإزاءِ لَفْظِ «بَعُدَ» دلالةً عليه؛ فلا يَخْفى أنه حينَئِذٍ صالحٌ لأنْ يُخبَرَ عنه وبه، فيكونُ اسماً.

وفي الأصلِ: «إنِ استَقَلَّ فمَعَ الدَّلالةِ بهَيْئتِهِ على أحدِ الأزمِنةِ الثلاثةِ كلمةٌ، وبدُونها اسمٌ».

ويَرِدُ عليه: أوَّلاً: أنه إنْ أرادَ أنّ الدّالَّ على الزَّمانِ هيَ الهيئةُ فقط، يَلزَمُ اختِصاصُ هذا البَحْثِ بلُغةِ العَرَبِ، لأنّ قولَكَ: «أمَدٌ» و«أبَدٌ» مَثَلاً مُتَّحِدانِ في الهيئةِ معَ اختِلافِهما في الزَّمانِ، وقد تَقدَّمَ أنّ بَحْثَ المَنطِقيِّ عنِ الألفاظِ على وَجْهِ كُلِّ. وإنْ أرادَ أنّ الهيئةَ لها مَدخَلٌ في الدَّلالةِ يَلزَمُ دخولُ مِثلِ «الأمسِ» و«الغَدِ» و«الصَّبوحِ» و«الغبوقِ»[1] في تَعْريفِ الكَلِمة.

وثانياً: أنّ هَيْئةَ «نَصَرَ» في مادّةِ لفظِ «حَجَرٍ» الذيَ هوَ اسمٌ للجِسْمِ المَعْروفِ غيرُ دالّةٍ على الزَّمانِ أصلاً.

وأمّا الجوابُ بأنّ المُرادَ هيَ الهيئةُ القائمةُ بالمادّةِ التي يجري فيها التَّصرُّفُ، ولَفْظَ «حَجَرٍ» المَذْكورُ لا يجري فيه التَّصرُّفُ[2]؛ فباطِلٌ؛ أمّا أوَّلاً فلأنه لا قَرينةَ لهذه الإرادة، وأمّا ثانيةً فلأنه يخرجُ حينَئِذٍ الأفعالُ التي يجري فيها التَّصرُّفُ، مِثلُ: يَسْعى ويَدَعُ ويَذَرُ، فتَدبَّرْ.

(وإلّا) أي: وإنْ لم يَستَقِلَّ، بل كانَ مَعْناهُ مَلحوظاً بالتَّبَعِ.

(فأداةٌ) سَواءٌ كانت حُروفاً، أو أسماءً غيرَ مُستَقِلّةٍ كـ«هوَ» في «زيدٌ هوَ قائمٌ»،

---

(١) الصَّبُوح: ما شُرِبَ صباحاً، والغَبُوق: ما شُرِبَ بالعَشِيّ، كما في «القاموس» (صبح) و(غبق)، وقد يُعمَّم في كلِّ ما يُؤكَلُ أو يُشرَبُ في الزمانين المذكورَين.

(٢) وهذا الجواب يُفهَمُ من كلام الدَّوّانيِّ في «شرح تهذيب المنطق» (ص: ١٢٦ ـ ١٢٧).

أو أفعالاً ناقِصةً كـ «كانَ» وأخواتِها، وهيَ التي تُسمّى تارةً بالكلماتِ الوجوديّة، وأُخرى بالرَّوابِطِ الزَّمانيّة، فإنّ كُلَّ ذلك مِن قَبيلِ الأدواتِ عندَهم، وإنْ كانتْ مِن قَبيلِ الأسماءِ أو الأفعالِ عندَ أهلِ العربيّة.

واعلَمْ أنّ المَعْدودَ مِنَ الأدواتِ ليسَ مُطلَقَ الضَّمير، بلِ الضَّميرُ الذي يَقَعُ رابطةً، وهو الذي يُسمّى: ضميرَ الفَصْلِ، كما في المِثالِ الذي أورَدْناه[1].

وتَفْصيلُه: أنّ مَعْنى «مِن» مَثَلاً هوَ الابتِداءُ المَلحوظُ مِنَ «السَّيْرِ» و«البَصْرةِ» مَثَلاً[2]، باعتِبارِ أنه آلةٌ لمُلاحَظَتِهما وتَعرُّفِ حالَيْهما، فيكونُ مَلحوظاً بتَبعيَّتِهما، ولا يَتَوجَّهُ إليه العَقْلُ، بل إليهما، فلا يَصلُحُ لأنْ يُحكَمَ عليه وبه؛ ضرورةَ أنّ المَحْكومَ عليه وبه لا بُدَّ وأنْ يكونا مَلحوظَيْنِ بالقَصْدِ لا بالتَّبَع.

ثمَّ إنّ كُلَّ فِعْلٍ تامٍّ يَدُلُّ على معنًى مُستَقِلٍّ، وهوَ الحدَثُ، وعلى معنًى غيرِ مُستَقِلٍّ، وهو النِّسْبةُ الحُكميّةُ المَخْصوصةُ بينَ الحدَثِ وفاعِلِه، وهذا المَجْموعُ الذي هوَ مَعْنى الفِعْلِ معنًى غيرُ مُستَقِلٍّ لا يَصلُحُ لأنْ يُحكَمَ عليها ولا بها، إلّا أنّ جُزءَ ذلك المَعْنى ـ أعني: الحدَثَ وحدَه ـ مأخوذٌ في مَفْهومِ الفِعْلِ على أنه مُسنَدٌ إلى الفاعِلِ، فصارَ الفِعْلُ باعتبارِ جُزءِ مَعْناهُ محكوماً به.

فإنْ قُلتَ: أليسَتِ الأفعالُ الناقِصةُ أيضاً كسائرِ الأفعالِ فيما ذكَرْتَه.

قلتُ: [كلّا][3]، فإنّكَ إذا سَمِعتَ لفظَ «كانَ» مَثَلاً لم يَقِفْ ذِهْنُك على معنًى مُحصَّلٍ، فهوَ مُشارِكٌ للحَرْفِ في أنّهما لا يَدُلّانِ بانفِرادِهما على معنًى مَلحوظٍ قَصْداً.

---

(١) وهو قوله: «زيد هو قائم».

(٢) أي: في نَحْوِ قولك: سِرتُ مِنَ البصرة.

(٣) زيادة منّي على ما في النُّسخةِ التي بين يديّ، وقد قدَّرتُها بحسب السِّياق.

فإنْ قلتَ: ما ذُكِرَ ظاهرٌ في الحُروفِ، لا في الأسماءِ التي ادَّعَيْتَ أنّها [غيرُ مُستَقِلّة][1]، وجَعَلتَها مِن قَبيلِ الأدواتِ، كالضَّمائرِ وغيرِها.

قلتُ: لا،...[2] أنّ «هوَ» في «الذي هوَ قائمٌ» إنّما يَدُلُّ على نِسْبةٍ غيرِ مُستَقِلّةٍ مَلحوظةٍ باعتبارِ كونِها آلةً لِتَعْريفِ حالِ الطَّرَفَيْنِ، لا باعتبارِ ذاتِها.

وسيَجيءُ في الفَصْلِ الثاني[3] كلامٌ له تَعَلُّقٌ...[4].

[وأيضاً إنْ وُضِعَ لِشَخْصٍ وَضْعاً خاصّاً فعَلَمٌ، وإنْ وُضِعَ لكُلِّيٍّ: فإنْ تَوافَقَت أفرادُه فمُتواطِئٌ، وإنْ تَفاوَتَت بالأَوْلويّة أو الأوّليّة أو الأشدِّيّة فمُشكِّكٌ][5].

(وأيضاً) تَقْسِيمٌ ثانٍ للمُفردِ (إنْ وُضِعَ لِشَخْصٍ) أي: كانَ اللَّفظُ المُفرَدُ هوَ مَوْضوعاً لمعنًى هوَ شَخْصٌ مُعيَّنٌ وجُزئيٌّ حقيقيٌّ (وَضْعاً خاصّاً)[6]، أي: لا وَضْعاً[7] عامّاً، فيَخرُجُ الضَّميرُ والمَوْصولُ واسمُ الإشارة.

---

(١) ما بين حاصرتَينِ في موضعه بياض في النُّسخة التي بين يديّ، وقدَّرتُه بحسب ما تقدَّم من قوله: «(فأداةٌ) سواءٌ كانت حروفاً، أو أسماءً غيرَ مُستَقِلّةٍ كـ «هوَ» في «زيدٌ هوَ قائمٌ»، أو أفعالاً ناقِصةً كـ «كانَ وأخواتها».

(٢) بياض في النُّسخةِ التي بين يديّ بمقدار كلمة أو كلمتين، ولعلّ تقديرَها: «بل من الظاهر أيضاً» أو نحوُه.

(٣) لكنَّه ممّا لم نَقِفْ عليه في النسخة التي بين أيدينا من هذا الكتاب، لعلّ الله يُحدِثُ بعد ذلك أمراً.

(٤) بياض في النُّسخة التي بين يديّ بمقدار كلمة أو كلمتين، ولعلّ تقديرَها: «بهذا المبحث» أو نحوُه.

(٥) عبارةُ «تهذيب المنطق» للتفتازانيّ (ص: ٥): «وأيضاً إنِ اتّحدَ مَعْناه فمعَ تشخُّصِهِ وَضْعاً: عَلَمٌ، وبدونِهِ مُتواطِئٌ إنِ استَوَتْ أفرادُه، ومُشكِّكٌ إنْ تَفاوَتَت؛ إمّا بأوّليّةٍ أو أَوْلويّة».

(٦) في النُّسخة التي بين يديّ: «وجزئيّ حقيقي وخاصا»! وقدَّرتُ صوابَه بما أثبتُّ.

(٧) في النُّسخة التي بين يديّ: «أي: ولا وصفاً»! وأصلحتُه بحسب السِّياق، ويُؤيِّدُه ما ذكره التهانويّ في «كشاف اصطلاحات الفنون» (١/ ٥٦٠)، قال: «اسمُ الإشارة والضمائرُ ونحوُهما من الأسماء التي يكون الوضعُ فيها عامّاً والموضوعُ له خاصّاً من أفراد الجزئيّ الحقيقيّ على المذهب المُختار».

(فعَلَمٌ) لِكونِهِ علامةً على مُسمّاه.

(وإنْ وُضِعَ لكُلِّيٍّ: فإنْ تَوافَقَتْ أفرادُه) أي: [كانت][1] أفرادُ ذلك الكُلِّيِّ مُتوافِقةً في صِدقِهِ عليها، ومُتساوِيةً في وقوعِهِ وحَمْلِهِ عليها.

(فمُتواطِئٌ) أي: سُمِّيَ ذلك اللَّفظُ مُتواطِئاً؛ لِتَوافُقِ أفرادِ مَعْناهُ في صِدقِهِ عليها، كالإنسانِ، فإنّ مَفْهومَه صادِقٌ على زيدٍ وعَمْرٍو وبكرٍ على السَّوِيّة.

(وإنْ تَفاوَتَت) أفرادُه في صِدقِهِ عليها.

(بالأَوْلويّة) بأنْ يكونَ صِدْقُه على بعضِ الأفرادِ أَوْلى مِن صِدقِهِ على البعضِ الآخَرِ، كالمَوْجودِ، فإنّ صِدْقَ مَفْهومِهِ على الواجِبِ أَوْلى مِن صِدقِهِ على المُمكِنِ المَوْجود.

(أو الأوَّليّة) بأنْ يكونَ صِدْقُه على بعضِ الأفرادِ أقدَمَ مِن صِدقِهِ على البعضِ، كالمَوْجودِ أيضاً، فإنّ حَمْلَه على العِلّةِ أقدَمُ مِن حَمْلِهِ على المَعْلول.

(أو الأشدِّيّة) بأنْ يكونَ وقوعُه[2] على بعضٍ أشدَّ مِن وقوعِهِ على بعضٍ، كالأبيضِ، فإنّ وقوعَه على الثَّلْج أشدُّ مِن وقوعِهِ على العاج.

(فمُشكِّكٌ) لأنّ الناظِرَ إلى ذلك اللَّفْظِ إذا نَظَرَ إلى اشتِراكِ أفرادِهِ في مَعْناهُ يَتَخيَّلُه مُتواطِئاً، وإذا نَظَرَ إلى اختِلافِها فيه يَتَوهَّمُه لَفْظاً مُشتَرَكاً له مَعانٍ مُتعدِّدةٌ، فالناظِرُ فيه يَتَشكَّكُ في أنه مُتواطِئٌ أو مُشتَرَكٌ، فيكونُ ذلك اللَّفْظُ مُشكِّكاً، أي: مُوقِعاً للناظِرِ إليه الشَّكّ[3].

---

(١) زيادة مني يقتضيها السياق.

(٢) في النُّسخة التي بين يديّ: «وقوعها»، وهو خطأ ظاهر.

(٣) في النُّسخة التي بين يديّ: «للشك»، وأصلحتُه بحسب السياق.

[وأيضاً إنْ تعدَّدَ المُفرَدُ معَ اتِّحادِ المَعْنى فمُرادِفٌ، وإنْ تَعدَّدَ المَعْنى معَ اتِّحادِهِ: فإنْ وُضِعَ لِكُلٍّ منَ المَعاني المُتعدِّدةِ فمُشتَرَكٌ، وإلّا: فإنِ اشتَهَرَ في الثاني فمَنْقولٌ، إمّا في الشَّرْعِ ويُسمّى مَنْقولاً شَرْعيّاً، أو في العُرْفِ العامِّ ويُسمّى مَنْقولاً عُرْفيّاً، أو في العُرْفِ الخاصِّ ويُسمّى مَنْقولاً اصطِلاحيّاً. وإلّا فحَقيقةٌ إذا استُعمِلَ في المَنْقولِ عنه، ومجازٌ إذا استُعمِلَ في المَنْقولِ إليه][1].

(وأيضاً) تَقْسيمٌ ثالثٌ للمُفرَدِ، وفي الأصلِ جَعَلَ هذا التَّقْسيمَ مُقابِلاً للتَّقْسيم إلى العَلَمِ وغيرِه، لكنْ لا يَخْفى أنّ هذا التَّقْسيمَ جارٍ في الأقسام الحاصِلةِ بذلك التَّقْسيم الثاني أيضاً، فالحقُّ أنْ يُجعَلَ تَقْسيماً [مُستَقِلًّا][2]، كما فَعَلْناه.

(إنْ تعدَّدَ) اللَّفظُ (المُفرَدُ معَ اتحادِ المَعْنى) أي: كانَ ألفاظاً مُتعدِّدةً مَوْضوعةً بأسْرِها لمعنًى واحدٍ، سواءٌ كانت مِن لُغةٍ واحِدةٍ أو مِن لُغاتٍ مُختَلِفة.

(فمُرادِفٌ) لِترادُفِها على معنًى واحدٍ، كاللَّيْثِ والأسَد.

(وإنْ تَعدَّدَ المَعْنى معَ اتِّحادِهِ) أي: اتِّحادِ اللَّفْظِ المُفرَد.

(فإنْ وُضِعَ) ذلك اللَّفظُ الواحِدُ (لِكُلٍّ منَ المَعاني المُتعدِّدةِ) سواءٌ كانت في لُغةٍ واحِدةٍ أو لُغاتٍ.

(فمُشتَرَكٌ) لاشتِراكِ المَعاني فيه، كالعَيْنِ المَوْضوع للباصِرةِ والشَّمْس[3].

---

(١) عبارةُ «تهذيب المنطق» للتفتازانيّ (ص: ٥): «وإنْ كَثُرَ مَعْناهُ: فإنْ وُضِعَ لكُلٍّ فمُشتَرَكٌ، وإلاّ: فإنِ اشتَهَرَ في الثاني فمَنْقولٌ، يُنسَبُ إلى النّاقِلِ. وإلّا فحَقيقةٌ ومجاز».

(٢) ما بين حاصرتَينِ في موضعه بياض في النُّسخة التي بين يديّ، وقدَّرتُه بحسب السِّياق.

(٣) أما إطلاقُ العين على الباصرة ـ وهي آلةُ البصر ـ فظاهر، وأما إطلاقُها على الشمس فمذكورٌ في معاجم اللغة، ومنها «القاموس» (عين)، وقال الزَّبيديُّ في «شرحه» (٣٥/ ٤٤٧): «والعينُ: الشمسُ نفسُها، يُقالُ: طَلَعَتِ العينُ وغابتِ العينُ، حكاه اللَّحْيانيّ، تشبيهاً لها بالجارحة، لكونها أشرفَ الكواكب، كما هي أشرفُ الجوارح».

(وإلّا) أي: وإنْ لم يُوضَعْ لِكُلِّ واحدٍ، بل يكونُ قد وُضِعَ لواحدٍ منها أوّلاً، ثمَّ استُعمِلَ في معنًى آخَرَ منها ثانياً.

(فإنِ اشتَهَرَ) ذلك اللَّفْظُ، أي: استِعمالُه (في الثاني فمَنْقولٌ).

(إمّا في الشَّـرْعِ) [إنْ] كانَ الناقِلُ أهلَ الشَّـرْعِ، (ويُسمّى مَنْقولاً شَـرْعيّاً) كالصَّلاةِ، فإنّ مَعْناها الأصليَّ مُطلَقُ الدُّعاءِ، ثمَّ نُقِلَ في الشَّـرْعِ إلى الأركانِ المَخْصوصة.

(أو في العُرْفِ العامّ، ويُسمّى مَنْقولاً عُرْفيّاً) كالدّابّة، فإنّ مَعْناها الأصليَّ كلُّ ما يَدُبُّ على الأرضِ، ثمَّ نُقِلَ في مُتَعارَفِ الناسِ إلى الفَرَسِ خاصّة.

(أو [في][1] العُرْفِ الخاصِّ، ويُسمّى مَنْقولاً اصطِلاحيّاً) كالدَّوَرانِ، فإنّ مَعْناهُ الأصليَّ هو الحركةُ حولَ الشيءِ، ثمَّ جُعِلَ في عُرْفِ النُّظّارِ واصطِلاحِهم: عِبارةً عن تَرتُّبِ الأثَرِ على ما له [صَلُوحُ][2] العِلّيّة[3].

هذا، وعِبارةُ الأصْلِ: «فمَنقولٌ يُنسَبُ إلى الناقِل»، وأنتَ خبيرٌ بأنّ النِّسْبةَ إلى الناقِلِ إنّما تَظهَرُ في الأوَّلَيْنِ دونَ الثالثِ، فتَدبَّـرْ.

(وإلّا) أي: وإنْ لم يَشتَهِرْ في الثاني.

(فحَقيقةٌ؛ إذا استُعمِلَ في المَنْقولِ عنه) لِتَحقُّقِه وتَقرُّرِه في مَعْناهُ الأصليّ.

---

(١) زيادة منّي يقتضيها السِّياق.

(٢) ما بين حاصرتَينِ في موضعه بياض في النُّسخة التي بين يديّ، واستدركتُه من «التعريفات» للجرجاني (ص: ٢٣٤)، مادة (منقول).

(٣) كالدُّخان، فإنه أثرٌ يَترتّبُ على النار، وهي تصلحُ أن تكونَ عِلّةً للدُّخان، كما في «التعريفات» (ص: ٢٣٤) أيضاً.

(ومجازٌ؛ إذا استُعمِلَ في المَنْقولِ إليه) لِتَجاوُزِه مَعْناهُ الأصليّ.

[البَحْثُ الثاني: في أحكام الكُلِّـيّ.

المَفْهومُ إنِ امتَنَعَ فَرْضُ صِدْقِهِ على كثيرينَ فجُزئيٌّ، وإلّا فكُلِّـيّ][1].

(البَحْثُ الثاني: في أحكام الكُلِّـيّ).

(المَفْهومُ) وهوَ ما حَصَلَ صورتُه عندَ العَقْلِ، أو هوَ الصُّورةُ الحاصِلةُ عندَه. والمُرادُ هاهُنا هوَ الأوَّلُ، وأمّا المَعْنى فهو ما ذُكِرَ، لكنْ باعتِبارِ استِفادتِهِ مِنَ اللَّفْظ.

(إنِ امتَنَعَ) بمُجرَّدِ[2] تَصوُّرِهِ (فَرْضُ صِدْقِهِ على كثيرينَ) أي: إذا جَرَّدَ العَقْلُ النَّظَـرَ إلى نَفْسِ الصُّورةِ الحاصِلةِ، فإنْ لم يُجوِّزْ صِدْقَه على كثيرينَ وانقَبَضَ عن كونِهِ مُتعدِّداً.

(فجُزئيٌّ) كـ«هذا الرَّجُل»، فإنّ العَقْلَ إذا نظَـر إليه يَنقَبِضُ مِن كونِهِ أكثرَ مِن واحِد.

(وإلّا فكُلِّـيٌّ) كالإنسانِ، فإنّ العَقلَ [إذا نظَرَ إليه، لا يَنقَبِضُ][3] مِن كونِهِ أكثرَ مِن واحِد.

فالمُرادُ بالفَرْضِ هاهُنا: هوَ التَّجْويزُ لا التَّقْديرُ، حتّى إنّه يجوزُ عندَ العَقْلِ أنْ يُفرَضَ الجُزئيُّ صادِقاً على كثيرين، فإنّ للعَقْلِ فَرْضَ كُلِّ شيءٍ، وإنّه ـ أي: صِدْقَ

---

(١) عبارةُ «تهذيب المنطق» للتفتازانيّ (ص: ٥): «المفهومُ إنِ امتَنَعَ فَرْضُ صِدْقِهِ على كثيرينَ فجُزئيٌّ، وإلّا فكُلِّـيّ».

(٢) في النسخة التي بين يديّ: «مجرَّد»، وأضفتُ إليه الباء.

(٣) ما بين حاصرتَينِ في موضعه بياض في النُّسخة التي بين يديّ، وقدَّرتُه مما تقدَّم في كلام المُصنِّف على الجزئي.

الجُزئيِّ على كثيرينَ ـ يجوزُ أنْ يقعَ مُقدَّمَ القَضيّةِ الشَّرْطيّة، كما إذا قُلْنا: إنْ كانَ زيدٌ صادِقاً على كثيرينَ لم يكُنْ جُزئيّاً، ولا شَكَّ أنّ أطرافَ الشَّرْطيّاتِ مَفْروضةُ الصِّدْقِ قَطْعاً، كما سيَجيء.

واعلَمْ أنّ مَنشَأَ عَدَم تجويزِ التَّعدُّدِ في الجُزئيِّ هوَ كونُه مُدرَكاً بالحِسِّ، حتّى إنّك إذا رأيتَ زيداً وحَكَيْتَ لِعَمْرٍو جميعَ ما عَلِمتَ في زيدٍ مِن...[1].

* * *

(١) هكذا ينتهي ما في النُّسخةِ التي بين يديّ من هذا الكتاب، ولم يقع ذلك في آخر الصفحةِ منها حتى يُظنّ أنّ أوراقاً ضاعت منها، وإنما وقع في أثناء صفحةٍ بعينها، ختَمَ الناسخُ الكتابَ هكذا، ثم شرع في كتاب آخر، فيدلُّ على أن النقصَ وقعَ في الأصل الذي ينسخُ عنه.